

قلت : والنفس تميل إلى ذلك .

ويأتى فى الباب الذى بعده : إذا أبرأ الغريم غريمه ، أو أحال الفقير بالزكاة ، هل تسقط الزكاة عنه ؟ عند قوله « ويجوز دفع الزكاة إلى مكاتبه وإلى غريمه » .

باب ذكر أهل الزكاة

قوله « وَهُمْ ثَمَانِيَةٌ أَصْنَافٍ : الفقراء . وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ . والثانى : المساكين . وَهُمْ الَّذِينَ يَجِدُونَ مُعْظَمَ الْكِفَايَةِ » .

الصحيح من المذهب : أن الفقير أسوأ حالا من المسكين . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه عكسه . اختاره ثعلب الاغوى . وهو من الأصحاب ، وصاحب الفائق . وقال الشيخ تقي الدين : الفقر والمسكنة صفتان لموصوف واحد .

تفسيرات

أُهرها : قول المصنف عن المساكين « هم الذين لا يجدون معظم الكفاية » . وكذا قال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والهادى ، والمنور ، والمنتخب . وقال فى الحرر ، والرعاية الصغرى ، والإفادات ، والحاويين ، والوجيز ، والفائق ، وجماعة : هم الذين لهم أكثر الكفاية . وقال الناظم : هم الذين يجدون جل الكفاية . وقال فى الكافى : هم الذين لهم ما يقع موقعا من كفايتهم . وقال فى المبهج ، والإيضاح ، والعمدة : هم الذين لهم ما يقع موقعا من كفايتهم ، ولا يجدون تمام الكفاية . وهو مراده فى الكافى .

وقال ابن عقيل فى التذكرة ، وصاحب الخلاصة ، والبلغة ، وإدراك الغاية : هم الذين يقدرّون على بعض كفايتهم . وقال ابن رزين : المسكين من لم يجد أكثر كفايته . فلهذه : من يجد بإسقاط « لم » أو أراد نصف الكفاية فقط .

وقال في الرعاية الكبرى : هم الذين لهم أكثر كفايتهم . وهو معظمها ، أو ما يقع موقعاً منها . كنصفها . وقال ابن تيم ، وصاحب الفروع : والمسكين من وجد أكثرها أو نصفها .

فتلخص من عباراتهم : أن المسكين من يجد معظم الكفاية . ومعناه - والله أعلم - أكثرها . وكذا جلها . وقد فسر في الرعاية أكثرها بمعظمها . لكن أعظمها وجلها في النظر أخص من أكثرها . فإنه يطلق على أكثر من النصف ولو ييسر . بخلاف جلها . وقريب منه معظمها . وفي عباراتهم « من يقدر على بعضها ونصفها » فيمكن حل من ذكر بعضها على نصفها . ويحتمل أن يكون أقل من النصف ، وأنها أقوال .

وأما الفقراء فهم الذين [لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم ، أو لا يجدون شيئاً ألبتة . وقال في المبهج والإيضاح : هم الذين] لا صنعة لهم ، والمساكين : هم الذين لهم صنعة ولا مغنم بهم . وقال الخرقى : الفقراء الزمى والمكافيف . ولعلمهم أرادوا : في الغالب ، وإلا حيث وجد من ليس معه شيء ، أو معه ولكن لا يقع موقعاً من كفايتهم فهو فقير . وإن كان له صنعة ، أو غير زمن ولا ضرير .

الثاني : قوله « وهم ثمانية أصناف » حصر من يستحق الزكاة في هذه الأصناف الثمانية . وهو حصر المبتدأ في الخبر . فلا يجوز لغيرهم الأخذ منها مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين : جواز الأخذ من الزكاة لشراء كتب يشتغل فيها بما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودينه . انتهى . وهو الصواب .

فأمره : لو قدر على الكسب ، ولكن أراد الاشتغال بالعبادة لم يعط من الزكاة قولاً واحداً .

قلت : والاشتغال بالكسب والحالة هذه أفضل من العبادات ^(١) .
ولو أراد الاشتغال بالعلم ، وهو قادر على الكسب ، وتعذر الجمع بينهما . فقال
في التلخيص : لا أعلم لأصحابنا فيها قولاً . والذي أراه جواز الدفع إليه . انتهى .
قلت : الجواز قطع به الناظم ، وابن تيميم ، وابن حمدان في رعايته . وقدمه
في الفروع .

وقيل : لا يعطى إلا إذا كان الاشتغال بالعلم يلزمه .
الثالث : شمل قوله « الفقراء والمساكين » الذكر والأنثى ، والكبير والصغير .
وهو صحيح . فالذكر والأنثى الكبير لاختلاف في جواز الدفع إليه . والصحيح من
المذهب : جواز إعطاء الصغير مطلقاً . وعليه معظم الأصحاب .
وعنه يشترط فيه أن يأكل الطعام . ذكرها المجد . ونقلها صالح وغيره . وهي
قول في الرعايتين ، والحاويين .

قال في المستوعب : وقال القاضي : لا يجوز دفعها إلى صبي لم يأكل الطعام .
وقدمه ناظم المفردات . ذكره في باب الظهار . وهو من المفردات .
وحيث جاز الأخذ . فإنها تصرف في أجرة رضاعته وكسوته ، ومالا بد منه
إذا علمت ذلك . فالذي يقبل ويقبض له الزكاة والهبة والكفارة : من يلي
ماله . وهو وليه من أب ووصى وحاكم وأمينه ووكيل الولي الأمين .
قال ابن منصور : قلت لأحمد : قال سفيان « لا يقبض للصبي إلا الأب أو
وصى أو قاض » قال أحمد « جيد » .

وقيل له في رواية صالح : قبضت الأم وأبوه حاضر ؟ فقال : لا أعرف للأم
قبضاً ، ولا يكون إلا الأب .

قال في الفروع : ولم أجد عن أحمد تصريحاً بأنه لا يصح قبض غير الولي مع
عدمه ، مع أنه المشهور في المذهب .

(١) هو مع صدق النية من العبادات . وربما يكون من أفضلها .

وذكر الشيخ - يعنى به المصنف - أنه لا يعلم فيه خلافاً ، ثم ذكر أنه يحتمل أنه يصح قبض من يليه ، من أم أو قريب وغيرها ، عند عدم الولي . لأن حفظه من الصياع والهلاك أولى من مراعاة الولاية . انتهى .
وذكر المجد : أن هذا منصوص أحمد .

نقل هارون الحمال في الصغار : يعطى أولياؤهم . فقلت : ليس لهم ولي ؟ قال : يعطى من يعنى بأمرهم . ونقل منها - في الصبي ، والجنون - يقبض له وليه . قلت : ليس له ولي ؟ قال : يعطى الذى يقوم عليه .

وذكر المجد نصاً ثالثاً بصحة القبض مطلقاً . قال بكر بن محمد : يعطى من الزكاة الصبي الصغير ؟ قال : نعم . يعطى أباه أو من يقوم بشأنه .
وذكر في الرعاية هذه الرواية . ثم قال : قلت : إن تعذر وإلا فلا .

فأمره : يصح من المميز قبض الزكاة والهبة والكفارة ونحوها . قدمه المجد في شرحه . وقال : على ظاهر كلامه . قال المروذى : قلت لأحمد : يعطى غلاماً يتيماً من الزكاة ؟ قال : نعم ، يدفعها إلى الغلام . قلت : فإني أخاف أن يضيعه . قال : يدفعه إلى من يقوم بأمره . وهذا اختيار المصنف والحرثي .
قال في الفروع : والمميز كغيره . وعنه ليس أهلاً لقبض ذلك .

قال المجد في شرحه : ظاهر كلام أصحابنا : المنع من ذلك . وأنه لا يصح قبضه بحال . قال : وقد صرح به القاضى فى تعايقه فى كتاب المكاتب . قال : وهو ظاهر كلام أحمد فى رواية صالح ، وابن منصور . انتهى .

قال فى القواعد الأصولية : فى المسألة روايتان . أشهرهما : ليس هو أهلاً . نص عليه فى رواية ابن منصور . وعليه معظم الأصحاب . وأبدى فى المعنى احتمالاً أن صحة قبضه تقف على إذن الولي دون القبول .

قوله ﴿وَمَنْ مَلَكَ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ مَالًا يَقُومُ بِكَفَايَتِهِ . فَلَيْسَ بِنِیِّ وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ﴾ .

وهذا بلا نزاع أعلمه . قال الإمام أحمد : إذا كان له عقار أو ضيعة يستغلها عشرة آلاف أو أكثر لا تقيمه - يعني لا تكفيه - يأخذ من الزكاة . وقيل له : يكون له الزرع القائم . وليس عنده ما يحصده ، يأخذ من الزكاة ؟ قال : نعم . يأخذ . قال الشيخ تقي الدين : وفي معناه ما يحتاج إليه لإقامة مؤنته .

تفسير : تقدم في أول زكاة الفطر عند قوله « إذا فضل عن قوته وقوت عياله » لو كان عنده كتب ونحوها يحتاجها . هل يجوز له أخذ الزكاة أم لا ؟

قوله ﴿وَأِنْ كَانَ مِنَ الْأَثْمَانِ فَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ﴾ .

نقلها مهنا . واختارها ابن شهاب العكبري ، وأبو الخطاب ، والمجد ، وصاحب الخاوي ، وغيرهم .

قال ابن منبج في شرحه : هي الصحيحة من الروایتين عند المصنف ، وأبي الخطاب ولم أجد ذلك صريحاً في كتب المصنف . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والفائق ، وإدراك الغاية . وصححه في مسبوک الذهب . وهذا المذهب على ما اصطالحناه في الخطبة . و﴿ الرواية الأخرى إِذَا مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ غَنِيٌّ ﴾ فلا يجوز الأخذ لمن ملكها ، وإن كان محتاجاً . ويأخذها من لم يملكها وإن لم يكن محتاجاً . وهذه الرواية عليها جماهير الأصحاب . وهي المذهب عندهم . قال الزركشي : هذا المذهب عند الأصحاب ، حتى إن عامة متقدميهم لم يحكوا خلافاً . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . قال ابن شهاب : اختارها أصحابنا ولا وجه له في المعنى . وإنما ذهب إليه أحمد لخبر ابن مسعود^(١) . ولعله لما بان له

(١) روى الخمسة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً « من سأل وله ما يغنيه : جاءت مسألته يوم القيامة خدوشاً - أو كدوشاً - في وجهه . قالوا : يا رسول الله ، وما غناه ؟ قال : خمسون درهماً ، أو حسابها من الذهب . »

ضعفه رجع عنه . أو قال ذلك لقوم بأعيانهم كانوا يتجرون بالخمسين . فتقوم بكفائتهم . وأجاب غيره بضعف الخبر . وحمله المصنف وغيره على المسألة . فتحرم المسألة . ولا يحرم الأخذ . وحمله المجد على أنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - قاله في وقت كانت الكفاية الغالبة فيه بخمسين .

ومن اختار هذه الرواية : الخرقى ، وابن أبي موسى ، والقاضى ، وابن عقيل . فقطعوا بذلك . ونصره فى المغنى ، وقال : هذا الظاهر من مذهبه . قال فى الهادى : هذا المشهور من الروايتين . وهى من المفردات . وقدمه فى الخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن رزين ، وغيرهم . ونقلها الجماعة عن أحمد .

قلت : نقلها الأثرم ، وابن منصور ، وإسحاق بن إبراهيم ، وأحمد بن هاشم الانطاكى ، وأحمد بن الحسن ، وبشر بن موسى ، وبكر بن محمد ، وأبو جعفر ابن الحكم ، وجعفر بن محمد ، وحنبل ، وحرب ، والحسن بن محمد ، وأبو حامد ابن أبى حسان ، وحمدان بن الوراق ، وأبو طالب ، وابناء : صالح وعبد الله ، والمروذى ، والميمونى ، ومحمد بن داود ، ومحمد بن موسى ، ومحمد بن يحيى ، وأبو محمد مسعود ، ويوسف بن موسى ، والفضل بن زياد . وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب والكافى ، والشرح .

وعنه الخمسون : تمنع المسألة لا الأخذ ، ذكرها أبو الخطاب . وتقدم أن المصنف حمل الخبر على ذلك . وأطلقهما فى التلخيص . ونص الإمام أحمد - فىمن معه خمسمائة وعليه ألف - لا يأخذ من الزكاة . وحمل على أنه مؤجل ، أو على ما نقله الجماعة .

تنبيه : قوله فى الرواية الثانية « أو قيمتها من الذهب » هل يعتبر الذهب بقيمة الوقت ، لأن الشرع لم يحده ، أو يقدر بخمسة دنانير ، لتعلقها بالزكاة ؟ فيه وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، والمجد فى شرحه . وقال : ذكرهما القاضى فيما وجدته بخطه على تعليقه واختار فى الأحكام السلطانية الوجه الثانى .

قلت : ظاهر كلام المصنف وغيره : الأول . وهو الصواب .
ويأتى فى الباب قدر ما يأخذ الفقير والمسكين وغيرهما . ويأتى بعده إذا
كان له عيال .

فائدة : من أبيع له أخذ شيء ، أبيع له سؤاله . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه يحرم السؤال ، لا الأخذ ، على من له قوت يوم
غداء وعشاء . قال ابن عقيل : اختاره جماعة . وعنه يحرم ذلك على من له قوت
يوم غداء وعشاء . ذكر هذه الرواية الخلال . وذكر ابن الجوزى فى المنهاج : إن علم
أنه يجد من يسأله كل يوم : لم يحز أن يسأل أكثر من قوت يوم وليلة . وإن خاف
أن لا يجد من يعطيه ، أو خاف أن يعجز عن السؤال : أبيع له السؤال أكثر من
ذلك . وأما سؤال الشيء اليسير : كشع النعل ، أو الحذاء ، فهل هو كغيره فى
المنع ، أو برخص فيه ؟ فيه روايتان . وأطلقهما فى الفروع .
قلت : الأولى الرخصة فى ذلك ، لأن العادة جارية به .

فائدته

إمراهما : قوله ﴿ وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا . وَهُمْ الْجَبَّاتُ لَهَا ، وَالْحَافِظُونَ لَهَا ﴾ .
العامل على الزكاة : هو الجابى لها ، والحافظ لها ، والكاتب ، والقاسم ،
والحاشر ، والكيال ، والوزان ، والعداد ، والساعى ، والراعى ، والسائق ،
والجمال ، والجمال ، ومن يحتاج إليه فيها ، غير قاضٍ ووال .
وقيل لأحمد - فى رواية المروذى - السكتبة من العاملين ؟ قال : مسمعت .
الثانية : أجرة كيل الزكاة ووزنها ومؤنة دفعها على المالك . وقد تقدم التنبيه
على ذلك .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُسْلِمًا أَمِينًا مِنْ غَيْرِ ذَوَى
الْقُرْبَى ﴾ .

يشترط أن يكون العامل مسلماً ، على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى

قاله في الهداية . قال الزركشى : وأظنه في المجرّد ، والمصنّف ، والمجد ، والناظم . ونصره الشارح . وقدمه المصنّف هنا ، وصاحب المحرّر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق . وجزم به في الوجيز ، وتذكّره ابن عبدوس ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب .

وقال القاضي : لا يشترط إسلامه . اختاره في التعليق ، والجامع الصغير . وهي رواية عن الإمام أحمد . واختارها أكثر الأصحاب . قال المجد في شرحه - وتبعه في الفروع - اختاره الأكثر . وجزم به الخرق ، وصاحب الفصول ، والتذكّره ، والمبهيّج ، والعقود لابن البنا . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة وشرح ابن رزين ، وإدراك الغاية ، ونظم المفردات . وهو منها .

وظاهر الفروع : الإطلاق . فإنه قال : يشترط إسلامه في رواية . وعنه لا يشترط إسلامه . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والتلخيص والبلغة ، وشرح المجد ، وابن تيميم ، والزركشى . وقال في الرعاية ، وفي الكافي وقيل : وفي الذمى روايتان . وقال القاضي في الأحكام السلطانية : يجوز أن يكون الكافر عاملاً في زكاة خاصة عرف قدرها . وإلا فلا .

فأمرناه

إصراهما : بنى بعض الأصحاب الخلاف هنا على ما يأخذه العامل . فإن قلنا : ما يأخذه أجرة : لم يشترط إسلامه . وإن قلنا : هوزكاة : اشترط إسلامه . ويأتى في كلام المصنّف : أن ما يأخذه العامل أجرة في المنصوص .

الثانية : قال الأصحاب : إذا عمل الإمام أو نائبه على الزكاة لم يكن له أخذ منها . لأنه يأخذ رزقه من بيت المال . قال ابن تيميم : ونقل صالح عن أبيه : العامل هو السلطان الذي جعل الله له الثمن في كتابه . ونقل عبد الله نحوه . قال في الفروع : كذا ذكر . ومراد أحمد : إذا لم يأخذ من بيت المال شيئاً فلا اختلاف ، أو أنه على ظاهره . انتهى .

قلت : فيعابى بها .

ويأتى نظيرها في رد الآبق في آخر الجمالة .

وأما اشتراط كون العامل من غير ذوى القربى : فهو أحد الوجهين . وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة . قدمه المصنف هنا . وقدمه ابن تيميم ، والشارح ، والناظم . قال في الفروع : هذا الأظهر . وجزم به في الوجيز وغيره . واختاره المصنف ، والمجد ، والشارح ، والناظم . قال في الفروع : هذا الأظهر . وقال القاضى : لا يشترط كونه من غير ذوى القربى . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشى : هذا المشهور والمختار لجمهور الأصحاب . قال في المغنى : هو قول أكثر أصحابنا . قال الشارح ، وقال أصحابنا : لا يشترط . قال المجد في شرحه : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع : هذا الأشهر . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . وجزم به في الهداية ، وعقود ابن البنا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة . وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والخلاصة ، والإفادات ، وإدراك الغاية ، وابن رزين . لعدم ذكرهم له في الشروط . وقدمه في الرايتين ، والحاويين . ونظم المفردات . وهو منها . وأطلقهما في الفروع ، والفاائق . وبناهما في الفصول والرايتين ، والحاويين وغيرهم على ما يأخذه العامل : هل هو أجرة أو زكاة ؟ وظاهر كلام أكثر الأصحاب عدم البناء .

وقيل : إن منع منه الخمس جاز وإلا فلا . وقال المصنف : إن أخذ أجرته من غير الزكاة جاز وإلا فلا . وتابعه ابن تيميم .

وأما اشتراط كونه أميناً . فهو المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه من جواز كونه كافراً جواز كونه فاسقاً مع الأمانة . قال : والظاهر - والله أعلم - أن مرادهم بالأمانة العدالة . وذكر الشيخ وغيره : أن الوكيل لا يوكل إلا أميناً . وأن الفسق ينافى ذلك . انتهى .

قوله ﴿وَلَا يُشْتَرُ حُرِّيَّتُهُ وَلَا فَقْرُهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وذكره المجد إجماعاً في عدم اشتراط فقره .

وقيل : يشترطان . ذكر الوجه باشتراط حرّيته أبو الخطاب ، وأبو حكيم . وذكر الوجه باشتراط فقره ابن حامد .

وقيل : يشترط إسلامه وحرّيته في عمالة تفويض لا تنفيذ . وجواز كون العبد عاملاً من مفردات المذهب .

فوائد

الأولى : قال القاضى فى الأحكام السلطانية : يشترط علمه بأحكام الزكاة إن كان من عمال التفويض . وإن كان فيه منفذاً : فقد عين الإمام ما يأخذه . فيجوز أن لا يكون عالماً . قال فى الفروع : وأطلق غيره أن لا يشترط إذا كتب له ما يأخذه ، كسعاة النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر أبو المعالى : أنه يشترط كونه كافياً قال فى الفروع : وهو مراد غيره . قال : وظاهر ما سبق لا يشترط ذكوريته . وهذا متوجه . انتهى .

قلت : لو قيل باشتراط ذكوريته ، لكان له وجه . فإنه لم ينقل أن امرأة وليت عمالة زكاة ألبته . وتركهم ذلك قديماً وحديثاً يدل على عدم جوازه . وأيضاً ظاهر قوله تعالى (٩ : ٦٠) والعاملين عليها) لا يشملها .

الثانية : يجوز أن يكون حمّال الزكاة وراعيها ونحوها كافراً وعبدًا ومن ذوى القربى وغيرهم . بلا خلاف أعلمه ، لأن ما يأخذه أجرة لعمله لا لماله .

الثالثة : يشترط فى العامل أن يكون مكلفاً بالغاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى الفروع : ويتوجه فى المميز العاقل الأمين تحريج . يعنى بجواز كونه عاملاً .

الرابعة : لو وكل غيره في تفرقة زكاته لم يدفع إليه من سهم العامل .
قوله ﴿ وَإِنْ تَلَفَتْ الزَّكَاةُ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ أُعْطِيَ أَجْرَتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال المجد : يعطى أجرته من بيت المال عند أصحابنا . وفيه وجه لا يعطى شيئاً . قال في الفروع ، قال ابن تيمم : واختاره صاحب المحرر . ولقد اطلعت على نسخ كثيرة لمختصر ابن تيمم . فلم أجده فيه « اختاره صاحب المحرر » بل يحكى الوجه من غير زيادة . فعمل الشيخ اطلع على نسخة فيها ذلك . والذي قاله المجد في شرحه : والأقوى عندى التفصيل ، وهو أنه إن كان شرط له جُعلا على عمله فلا شيء له . لأنه لم يكمل العمل . كما في سائر أنواع الجمالات . وإن استأجره إجارة صحيحة بأجرة مسماة منها فكذلك . لأن حقه مختص بالتالف . فيذهب من الجميع .

وإن استأجره إجارة صحيحة بأجرة مسماة . ولم يقيد بها ، أو بعته ولم يسم له شيئاً . فله الأجرة من بيت المال . لأن دفع العمالة من بيت المال مع بقائه جائر للإمام . ولم يوجد في هاتين الصورتين ما يعينها من الزكاة . فلذلك تعينت فيه عند التلف انتهى . وهذا لفظه . قال ابن تيمم : وهو الأصح .

والظاهر أن هذا المكان من الفروع غير محرر .

فأمره : يخير الإمام ، إن شاء أرسل العامل من غير عقد ولا تسمية شيء . وإن شاء عقد له إجارة . ثم إن شاء جعل إليه أخذ الزكاة وتفرقتها . وإن شاء جعل إليه أخذها فقط . فإن أذن له في تفرقتها ، أو أطلق فله ذلك . وإلا فلا .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ . وَهُمْ السَّادَةُ الْمُطَاعُونَ فِي عَشَائِرِهِمْ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ ، أَوْ يُخْشَى شَرُّهُ ، أَوْ يُرْجَى بَعْطِيَّتُهُ قُوَّةَ إِيْمَانِهِ ، أَوْ إِسْلَامُ نَظِيرِهِ ، أَوْ جِبَايَةُ الزَّكَاةِ مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا ، أَوْ الدَّفْعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن حكم المؤلف باق . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه أن حكمهم انقطع مطلقاً . قال في الإرشاد : وقد عدم في هذا الوقت المؤلف . وعنه أن حكم الكفار منهم انقطع . واختار في المبهج أن المؤلف مخصوص بالمسلمين . وظاهر الخرق : أنه مخصوص بالمشركين . وصاحب الهداية والمذهب ، والتلخيص ، وجماعة : حكوا الخلاف في الانقطاع في الكفار . وقطعوا ببقاء حكمهم في المسلمين .

فعلى رواية الانقطاع : يرد سهمهم على بقية الأصناف ، أو يصرف في مصالح المسلمين . وهذا المذهب نص عليه . وجزم به ابن تيم ، وصاحب الفائق . وقدمه في الفروع . وظاهر كلام جماعة : يرد على بقية الأصناف فقط . قلت : قدمه في الرعاية .

قال المجدد : يرد على بقية الأصناف . لا أعلم فيه خلافاً إلا مارواه حنبل . وقال في الرعاية : فيرد سهمهم إلى بقية الأصناف . وعنه في المصالح . وما حكى الخيرة . ولعله « وعنه وفي المصالح » بزيادة واو .

فائدتاه

إصدارهما : قال في الفروع : هل يحل للمؤلف ما يأخذه ؟ يتوجه : إن أعطى المسلم ليكف ظلمه : لم يحل . كقولنا في الهدية للعامل ليكف ظلمه ، وإلا حل . والله سبحانه أعلم .

الثانية : يقبل قوله في ضعف إسلامه . ولا يقبل قوله : إنه مطاع إلا ببينة .

قوله « الخَامِسُ : الرِّقَابُ . وَهُمْ الْمُسْكَاتِبُونَ »

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أن المسكاتيين من الرقاب . قال المصنف وغيره : لا يختلف المذهب في ذلك . وعنه الرقاب عبيد يشترى ويعتقون من الزكاة لا غير . فلا تصرف إلى مكاتب ، ولا يفك بها أسير ولا غيره ، سوى ما ذكر

تفيم : ظاهر قوله « الرقاب وهم المكاتبون » أنه لا يجوز دفعها إلى من علق عتقه بمجىء المال . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقدمه في الرعاية . وقال جماعة منهم : كالمكاتبين فيعطون . وجزم به في المبهج ، والإيضاح ، ومختصر ابن تميم .

وظاهر كلامه أيضاً : جواز أخذ المكاتب قبل حلول نجم . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشى : هذا أشهر القولين [وقطع به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم] . وقيل : لا يأخذ إلا إذا حل نجم . وأطلق بعضهم وجهين . في المؤجل .

فوائد

إمدها : لو دفع إلى المكاتب ما يقضى به دينه ، لم يجز له أن يصرفه في غيره .
الثانية : لو عتق المكاتب تبرعاً - لمن سيده أو غيره - فما معه منها له . قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وقيل : مع فقره . وقيل : بل للمعطى . اختاره أبو بكر ، والقاضى . قاله في الحاويين . وقدمه في الحرر [وظاهر الفروع : إطلاق خلاف] وقيل : بل هو للمكاتبين .

ولو عجز أو مات ويده وفاء . ولم يعتق بملكه الوفاء ، فأيده لسيده . على الصحيح من المذهب . قال في الرعايتين ، والحاوى الكبير : وهو أصح . زاد في الكبرى : وأشهر . وقدمه ابن تميم . واختاره المصنف ، والشارح . وقاله الخرقى فيما إذا عجز . وقدمه في المستوعب . وقدم في الحرر : أنها تسترد إذا عجز . وعنه يرد للمكاتبين . نقلها حنبل . وقدمه في الرعاية الكبرى . وجزم به في المذهب فيما إذا عجز ، حتى ولو كان سيده قبضها . وأطلقهما في الفروع بعنه وعنه .

وقيل : هو للمعطى . حتى قال أبو بكر والقاضى : ولو كان دفعها إلى سيده . وقيل : لا تؤخذ من سيده ، كما لو قبضها منه ثم أعتقه . وقطع به الزركشى .

وإن اشترى بالزكاة شيئاً ثم عجز ، والعرض بيده . فهو لسيدته على الأولى .
وعلى الثانية : فيه وجهان . وأطلقهما ابن تميم ، والرعاية الكبرى ، والفروع .
قلت : الصواب أنه في الرقاب .

ويأتى قريباً في كلام المصنف إذا فضل مع المكاتب شيء بعد حاجته .
ولو أعتق بالأداء والإبراء . فما فضل معه فهو له . قدمه في الرعايتين ،
والخاويين . كما لو فضل معه من صدقة التطوع .
وقيل : بل هو للمعطي ، كما لو أعطى شيئاً لفك رقبة . صححه في الرعايتين ،
والخاوي الكبير . وهو ظاهر ما قدمه في المحرر . وأطلقهما في الفروع ، والخاوي
الصغير .

وقيل : الخلاف روايتان . وقيل : هو للمكاتبين أيضاً .

تنبيه : هذه الأحكام في الزكاة . أما الصدقة المفروضة : فكلام المصنف في
المغنى : يقتضى جريان الخلاف فيها . وكذا كلامه في الفروع . وظاهر كلامه في
المحرر : اختصاصه بالزكاة . ويأتى في أوائل الكتابة في كلام المصنف « إذا مات
المكاتب قبل الأداء : هل يكون مافى يده لسيدته أو الفاضل لورثته ؟ » .

الثالثة : يجوز الدفع إلى سيد المكاتب بلا إذنه . قال الأصحاب : وهو أولى
كما يجوز ذلك للإمام . فإن رق لعجزه أخذت من سيده . هذا الصحيح . وقال
المجد : إنما يجوز بلا إذنه إن جاز العتق منها . لأنه لم يدفع إليه ولا إلى نائبه .
كقضاء دين الغريم بلا إذنه . ويأتى في كلام المصنف قبل الفصل : جواز دفع
السيد زكاته إلى مكاتبه . ويأتى أيضاً إذا فضل مع المكاتب شيء بعد العتق .
الرابعة : لو تلفت الزكاة بيد المكاتب أجزأت ، ولم يغرمها عتق .
لورد رقيقاً .

الخامسة : من شرط صحة الدفع إلى المكاتب من الزكاة : أن يكون مسلماً
لا يبعد وفاء .

قوله ﴿وَيَجُوزُ أَنْ يُفْدَى بِهَا أَسِيرًا مُسْلِمًا﴾ . نص عليه .

وهو المذهب . جزم به في العمدة ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والإفادات ، والوجيز ، والفائق ، والمنور ، والمنتخب ، وشرح ابن منبج . واختاره المجد في شرحه ، وابن عبدوس في تذكرة ، والقاضى في التعليق وغيره . وصححه الناظم ، وقدمه في شرح ابن رزين ، والقروع . وقال : اختاره جماعة . وجزم به آخرون . وعنه لا يجوز . قدمه في الخلاصة ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاويين . واختاره الخلال . وأطلقهما في التلخيص ، وتجريد العناية . وأطلق بعض الأصحاب الروایتين من غير تقييد .

فأمره : قال أبو المعالى : مثل الأسير المسلم : لو دفع إلى فقير مسلم غرمه سلطان مالا ليدفع جوره .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَى مِنْهَا رَقَبَةً يُعْتَقُهَا؟﴾ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمغنى ، والتلخيص ، والمحزر ، والشرح ، ومختصر ابن تميم ، والقروع ، والفائق .

إسراءهما : يجوز . وهو المذهب . جزم به في المبهج ، والعمدة ، والإفادات ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب ، ونظم نهاية ابن رزين . وقدمه ابن رزين في شرحه . واختاره المجد في شرحه ، والشارح ، والقاضى في التعليق وغيرهم .
الثانية : لا يجوز . قدمه في الخلاصة ، والبلغة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية . واختاره الخلال . قال الزركشى : رجع أحد عن القول بالعتق . حكاه من رواية صالح ، ومحمد بن موسى . والقاسم ، وسندي [ورده المصنف في المغنى وغيره] .

وعنه لا يعتق من زكاته رقبة . لكن يعين في ثمنها . قال أبو بكر : لا يعتق رقبة كاملة . قال في الرعية : وعنه لا يعتق منها رقبة تامة . وعنه ولا بعضها . بل يعين في ثمنها .

تنبيه : يؤخذ من قول المصنف « يعتقها » أنه لو اشترى ذا رحمه لا يجوز .
لأنه يعتق بمجرد الشراء من غير أن يعتقه هو . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه
الأصحاب .

فعلى المذهب فى أصل المسألة : لو أعتق عبده أو مكاتبه عن زكاته . ففى
الجواز وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تيميم ،
والفائق .

أمرهما : عدم الجواز . جزم به فى المغنى ، والشرح .

الوجه الثانى : الجواز . اختاره القاضى .

فأمرنا

أمرهما : حيث جوزنا العتق من الزكاة : غير المكاتب إذا مات وخلف
شيئاً ، رد ما رجع من ولائه فى عتق مثله . على الصحيح من المذهب .
وقيل : وفى الصدقات أيضاً . قدمه ابن تيميم . وهل يعقل عنه ؟ فيه روايتان .
وأطلقهما فى الفروع .

قلت : الصواب عدم العقل . ثم وجدته فى المغنى قبيل كتاب النكاح
قدمه ونصره .

وعنه : ولأؤه لمن أعتقه .

وما أعتقه الساعى من الزكاة فولأؤه للمسلمين .

وأما المكاتب : فولأؤه لسيدته . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وحكى بعضهم وجهاً : أن حكمهم حكم غيرهم ، على ما تقدم من الخلاف .
وقدمه فى الفائق .

الثانية : يعطى المكاتب لفقره . ذكره المصنف فى المغنى ، والشارح ،
وصاحب الرعاية الكبرى وغيرهم . واقتصر عليه فى الفروع . لأنه عبد .

قوله ﴿السَّادِسُ: الْغَارِمُونَ. وَهُمْ الْمَدِينُونَ. وَهُمْ ضَرْبَانٍ. ضَرْبٌ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ﴾.

يعطى من غرم لإصلاح ذات البين . بلا نزاع فيه . لكن شرط المصنف في العمد ، وابن تيميم ، وابن حمدان في الرعاية الكبرى : كونه مسلماً . ويأتى ذلك عند قوله « ولا يجوز دفعها إلى كافر » بآتم من هذا .

تفسير : قوله ﴿وَضَرْبٌ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ فِي مُبَاحٍ﴾ . وكذا من اشترى نفسه من الكفار جاز له الأخذ من الزكاة .

فوائد

منها : لو كان غارماً ، وهو قوى مكتسب : جاز له الأخذ للغرم . قاله القاضى فى خلافه ، وابن عقيل فى عمدته فى الزكاة . وذكره أيضاً فى المجرى والفصول فى باب الكتابة . وهو ظاهر كلام أحمد .

وقيل : لا يجوز . جزم به المجد فى شرحه . وأطلقهما فى القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة . وقال : هذا الخلاف راجع إلى الخلاف فى إجباره على التكسب لوفاء دينه .

قلت : الصحيح من المذهب الإيجاب على ما يأتى فى باب الحجر .

ومنها : لو دفع إلى غارم ما يقضى به دينه لم يحز صرفه فى غيره . وإن كان فقيراً . ولو دفع إليه لفقره جاز أن يقضى به دينه . على الصحيح من المذهب . وحكى فى الرعاية وجهاً : لا يجوز .

ومنها : لو تحمل بسبب إتلاف مال أو نهب . جاز له الأخذ من الزكاة . وكذا إن ضمن عن غيره مالا ، وهما معسران : جاز الدفع إلى كل منهما . وإن كانا موسرين أو أحدهما : لم يحز . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يجوز إن كان الأصل معسراً والحميل موسراً . وهو احتمال فى التلخيص . وقال فى الترغيب : يجوز إن ضمن معسراً موسراً بلا أمره .

ومنها : جواز الأخذ للغارم لذات البين قبل حلول دينه . وفي الغارم لنفسه الوجهان . قاله في الفروع .

ومنها : يجوز الأخذ لدين الله تعالى .

ومنها : لو وكل الغريم من عليه زكاة قبل قبضه منه لنفسه أو بوكيله في دفعها عنه إلى من له عليه دين عن دينه جاز . نص عليه . وهو المذهب . وقال في الرايتين قلت : ويحتمل ضده .

وقال في الفروع : فإن قيل : قد وكل المالك . قيل : فلو قال اشترى بها شيئاً ولم يقبضها منه فقد وكله أيضاً ، ولا يجزى . لعدم قبضها ، ولا فرق . قال : فتتوجه فيهما التسوية وتخريجهما على قوله لغريمه « تصدق بديني عليك ، أو ضارب به » لا يصح لعدم قبضه . وفيه تخريج يصح ، بناء على أنه : هل يصح [قبل] قبضه لموكله ؟ وفيه روايتان . انتهى .

وتأتى هاتان الروايتان في آخر باب السلم .

ومنها : لو دفع المالك إلى الغريم بلا إذن الفقير . فالصحيح من المذهب : أنه يصح . قال في الفروع : صححها غير واحد . كدفعها إلى الفقير . والفرق واضح . انتهى . قال في الرايتين ، والحاويين : جاز على الأصح . وكلام الشيخ تقي الدين يقتضيه . وعنه لا يصح وأطلقهما في الفروع .

وأما إذا دفعها الإمام في قضاء الدين : فإنه يصح قولاً واحداً ، لولايته عليه في إبقائه . ولهذا يجبره عليه إذا امتنع .

ومنها : يشترط في إخراج الزكاة تمليك المعطى . كما تقدم في آخر الباب الذي قبله . فلا يجوز أن يغدى الفقراء ولا يعشيهم ، ولا يقضى منها دين ميت غرم لمصلحة نفسه أو غيره . واختار الشيخ تقي الدين الجواز . وذكره إحدى الروايتين عن أحمد . لأن الغارم لا يشترط تمليكه . لأن الله تعالى قال « والغارمين » ولم يقل

للفارمين . ويأتى بقية أحكام الفارم عند قول المصنف « ويجوز دفع زكاته إلى مكاتبه وإلى غريمه » ويأتى أيضاً إذا غرم فى معصية .

قوله ﴿ السَّابِعُ : فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَهُمْ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا دِيُونَ لَهُمْ ﴾
فلهم الأخذ منها بلا نزاع . لكن لا يصرفون ما يأخذون إلا للجهة واحدة .
كما تقدم فى المكاتب والفارم .

تفسيره : ظاهر قوله « وهم الذين لا ديون لهم » أنه لو كان يأخذ من الديون لا يعطى منها . وهو صحيح . لكن بشرط أن يكون فيه مايكفيه . فإن لم يكن فيه مايكفيه فله أخذ تمام مايكفيه . قاله فى الرعاية وغيرها .

فأمره : لا يجوز للزكى أن يشتري له الدواب والسلاح ونحوها . على الصحيح من المذهب . قال الزركشى : هذا أشهر الروايتين . فيجب أن يدفع إليه المال . قال فى الفروع : الأشهر المنع من شراء رب المال ما يحتاج إليه الغازى ثم صرفه إليه . اختاره القاضى وغيره . ونقله صالح وعبد الله . وكذا نقله ابن الحكم . ونقل أيضاً يجوز . وقال : ذكر أبو حفص فى جوازه روايتين .

قوله ﴿ وَلَا يُعْطَى مِنْهَا فِي الْحَجِّ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين . اختاره المصنف ، والشارح . وقالا : هى أصح . وجزم به فى الوجيز .

وعنه يعطى الفقير ما يحج به الفرض ، أو يستعين به فيه . وهى المذهب . نص عليه فى رواية عبد الله ، والمروذى ، والميمونى . قال فى الفروع : والحج من السبيل نص عليه . وهو المذهب عند الأصحاب . انتهى . قال فى الفصول : والمذهب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم : الحج من السبيل على الأصح . قال فى تجريد العناية : على الأظهر . وجزم به فى المبهم ، والإيضاح ، والخرق ، والإفادات ، ونهاية ابن رزين ، والمنور ، وغيرهم . واختاره القاضى فى التعليق . وقدمه فى المستوعب ، والحرر ، والفروع ، وشرح ابن رزين ، ونظم المفردات .

وهو منها . وأطلقتهما في الهداية . وعقود ابن البناء ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، والفائق .

فعلى المذهب : لا يأخذ إلا الفقير ، كما صرح به المصنف في الرواية . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جمهور من الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمصنف ، والمجد في شرحه . وابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الحاويين ، والرعاية الصغرى وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يأخذ الغنى أيضاً . وهما احتمالان في التلخيص . قال أبو المعالي : كما لو أوصى بثلثه في السبيل .

وعلى المذهب أيضاً : لا يأخذ إلا لحج الفرض ، أو يستعين به فيه . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال : جزم به غير واحد . قلت : منهم صاحب الإفادات فيها . والمصنف هنا . قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

وعنه يأخذ لحج النفل أيضاً . وهو ظاهر كلام الخرقي ، وابن الجوزي في مسبوك الذهب . وجزم به في المذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن رزين ونهايته . وإدراك الغاية . قال الزركشي : ولم يشترط الفرض أكثر من : الخرقي ، والقاضى ، وصاحب التلخيص . وأبو البركات وغيرهم . قال في الفروع : وصححه بعضهم . قال القاضى : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وقدمه في الرعايتين . وأطلقهما المجد في شرحه ، وصاحب الحاويين ، والفائق .

فأمره : العمرة كالحج في ذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . نقل جعفر « العمرة في سبيل الله » وعنه هي سنة .

قوله « الثَّامِنُ : ابْنُ السَّبِيلِ . وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ »

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أن الشيرازي قدم في المبهج والإيضاح أن ابن السبيل هم السؤال .

واعلم أنه إذا كان السفر في الطاعة : أعطى بلا نزاع بشرطه ، وإن كان مباحاً فالصحيح من المذهب : أنه يعطى أيضاً .

وقيل : لا بد أن يكون سفر طاعة . فلا يعطى في سفر مباح . وجزم به في الرعاية الصغرى . قال في الفروع : كذا قال . وجزم به أيضاً في الحاوى الصغير . وإن كان سفر نزهة : ففي جواز إعطائه وجهان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق ، والزر كشي .

أمرهما : يجوز الأخذ . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . قال في التلخيص : فيعطى بشرط أن لا يكون سفر معصية . قال في الرعاية : وهو ممن انقطع به في سفر مباح . قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : والأصح يعطى . لأنه من أقسام المباح في الأصح كما تقدم في صلاة المسافر .

والوجه الثاني : لا يجوز الأخذ ، ولا يجزى . قدمه ابن رزين في شرحه [قال المجد في شرحه - بعد أن أطلق الوجهين - والصحيح : الجواز في سفر التجارة دون التنزه] .

وأما السفر المكروه : فظاهر كلام جماعة الأصحاب : أنه لا يعطى . منهم صاحب الرعاية . وظاهر كلام كثير من الأصحاب : أنه يعطى . وهو ظاهر كلامه في التلخيص كما تقدم . وقال في الفروع : وعلمه غير واحد بأنه ليس بمعصية . فدل أنه يعطى في سفر مكروه . قال : وهو نظير إباحة الترخيص فيه . انتهى .

وأما سفر المعصية : فإنه لا يعطى فيه . وقطع به الأكثر . وظاهر ما قاله في الفروع : أنه نظير إباحة الترخص فيه جريان خلاف هنا .

فإن الشيخ تقي الدين اختار هناك جواز الترخص في سفر المعصية . ورجحه ابن عقيل في بعض المواضع . كما تقدم .

وقال في إدراك الغاية : وابن السبيل الآيب إلى بلده ، ولو من فرجة أو محرم في وجه . ويأتى قريباً في كلام المصنف إذا تاب من المعصية .

قوله ﴿ دُونَ الْمَذْشِيِّ لِلْسَّفَرِ مِنْ بَلَدٍ ﴾

يعنى أنه لا يعطى . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وعنه يعطى أيضاً .

فأمرناه

إمراًهما : يعطى ابن السبيل قدر ما يوصله إلى بلده . ولو مع غناه في بلده ، ويعطى أيضاً ما يوصله إلى منتهى مقصده ، ولو اجتاز عن وطنه . على الصحيح من المذهب . وهو مروى عن الإمام أحمد . قال المصنف والشارح : اختاره أصحابنا لأن الظاهر أنه إنما فارق وطنه لقصد . قال الزركشى : هو قول عامة الأصحاب . واختار المصنف : أنه لا يعطى . وذكره المجد ظاهر رواية صالح وغيره ، وظاهر كلام أبى الخطاب .

الثانية : لو قدر ابن السبيل على الاقتراض ، فأفتى المجد بعدم الأخذ من الزكاة وأفتى الشارح بجواز الأخذ . وقال : لم يشترط أصحابنا عدم قدرته على الاقتراض ، ولأن كلام الله على إطلاقه . وهو كما قال . وهو الصواب .

قوله ﴿ وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مَا يُغْنِيهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن كل واحد من الفقير والمسكين يأخذ تمام كفايته سنة . قال الناظم : وهو أولى . قال فى الحاويين : هذا أصح عندى . قال فى تجريد العناية : ويعطيان كفايتهما لتمام سنة ، لا أكثر . على الأظهر . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات والمنور ، والمنتخب . وقدمه فى الفروع ، والمحرم والفائق . قال ناظم المفردات :

ولا يجوز الدفع للفقير أكثر من غناه فى التقدير

وعنه يأخذ تمام كفايته دائماً بمتجر أو آلة صنعة . ونحو ذلك . اختاره فى

الفائق . وهى قول فى الرعاية .

وعنه لا يأخذ أكثر من خمسين درهما حتى تفرغ ، ولو أخذها في السنة مرارا .
وإن كثر . نص عليه . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .
واختار الأجرى ، والشيخ تقي الدين : جواز الأخذ من الزكاة جملة واحدة
ما يصير به غنيا وإن كثر .

والمذهب : لا يجوز ذلك . وتقدم آخر باب إخراج الزكاة اشتراط قبض الفقير
للزكاة وما يتعلق به . وتقدم أيضاً ذلك قريبا .
قوله ﴿ وَالْعَامِلُ قَدَرُ أَجْرَتِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن ما يأخذه العامل أجرة . نص عليه . وعليه أكثر
الأصحاب . وذكره ابن عبد البر إجماعا . وقيل : ما يأخذه زكاة .
فعلى المذهب : يستحق أجرة المثل ، جاوز الثمن أو لم يجاوزه . نص عليه .
وهو الصحيح . وعنه له ثمن ما يجنيه . قال المجد في شرحه : فعلى هذه الرواية إن
جاوزت أجرته ذلك أعطيه من المصالح . انتهى .

هذا الحكم إذا لم يستأجره الإمام . والصحيح من المذهب : أنه يستحق
ذلك بالشرع . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال القاضي في الأحكام
السلطانية : قياس المذهب أنه لا يستحق إذا لم يشترط له جعل ، إلا أن يكون
معروفا بأخذ الأجرة على عمله . ذكره في القاعدة الرابعة والسبعين . فأما إن
استأجره : فتقدم آخر فصل العامل .

فأمره : يقدم العامل بأجرته على غيره من أهل الزكاة . وإن نوى التطوع
بعمله فله الأخذ . قاله الأصحاب .

وتقدم أن الإمام ونائبه في الزكاة لا يأخذ شيئا عند اشتراط إسلامه .
قوله ﴿ وَالْمَوْلُفُ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّأْلِيفُ ﴾ .

هكذا قال الأصحاب . وقال بعضهم : يعطى الغنى ما يرى الإمام . قال في

الفروع : ومراده ما ذكره جماعة ما يحصل به التأليف . لأنه المقصود . ولا يزداد عليه لعدم الحاجة .

فائدة: قوله ﴿وَالْغَارِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَغْزَوْهُ﴾ .

وهذا بلا نزاع ، لكن لا يشتري رب المال ما يحتاج إليه الغاري ثم يدفعه . على الصحيح من المذهب . لأنه قيمة . قال في الفروع : فيه روايتان . ذكرهما أبو حفص الأشهر المنع . ونقله صالح ، وعبد الله بن الحكم . واختاره القاضي وغيره . وعنه يجوز . ونقله ابن الحكم أيضاً . وقدمه في الرعاية الكبرى . فقال : ويجوز أن يشتري كل أحد من زكاته خيلاً وسلاحاً . ويجعله في سبيل الله تعالى . وعنه المنع منه . انتهى . وأطلقهما في الفروع . وقال : ولا يجوز أن يشتري من الزكاة فرساً يصير حبيساً في الجهاد ، ولا داراً ، ولا ضيعة للرباط ، أو يقفها على الغزاة ، ولا غزوه على فرس أخرجه من زكاته . نص على ذلك كله . لأنه لم يعطها لأحد . ويجعل نفسه مصرفاً . ولا يغزى بها عنه . وكذا لا يحج بها ، ولا يحج بها عنه .

وأما إذا اشترى الإمام فرساً بزكاة رجل : فله دفعها إليه يغزو عليها ، كما له أن يرد عليه زكاته لفقره أو غرمه .

قوله ﴿وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ﴾ .

تقدم قريباً في قوله « ويعطى الفقير والمسكين ما يغنيه » أن الصحيح من المذهب : أنه يأخذ تمام كفايته سنة . وتقدم رواية : أنه لا يأخذ أكثر من خمسين درهماً . فعلى المذهب : يأخذ له ولعِياله قدر كفايتهم سنة .

وعلى الرواية الأخرى : يأخذ له ولكل واحد من عِياله خمسين خمسين .

قوله ﴿وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ مِنْهُمْ مَعَ الْغَنَى﴾ ، إِلَّا أَرْبَعَةٌ : الْعَامِلُ ، وَالْمَوْلُفُ ، وَالْغَارِمُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَالْغَارِي﴾ .

أما العامل : فلا يشترط فقره . بل يعطى مع الغنى . على الصحيح من

المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وذكره المجد إجماعاً .
وذكر ابن حامد وجهاً باشتراط فقره .

وتقدم ذلك عند قوله « ولا شرط حرите ولا فقره » .

وأما المؤلف : فيعطى مع غناه . لا أعلم فيه خلافاً .

وأما الغارم لإصلاح ذات البين : فيأخذ مع غناه . على الصحيح من المذهب
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : لا يأخذ مع الغنى
[ومحل هذا إذا لم يدفعها من ماله . فإن دفعها لم يجز له الأخذ على ما يأتي قريباً]
وأما الغازى : فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب - جواز أخذه مع
غناه . ونقل صالح : إذا أوصى بفرس يدفع إلى من ليس له فرس ، أحب إلى إذا
كان ثقة .

نفية : صرح المصنف أن بقية الأصناف لا يدفع إليهم من الزكاة مع غناهم
وهو صحيح

أما الفقير والمسكين : فواضح ، وكذا ابن السبيل .

وأما المسكاتب : فلا يعطى لفقره . قال فى الفروع : ذكره جماعة ، منهم
المصنف فى المغنى ، والشارح ، وابن حمدان ، وغيرهم . واقتصر عليه فى الفروع .
لأنه عبد . وتقدم ذلك .

وأما الغارم لنفسه فى مباح : فالصحيح من المذهب : أنه لا يعطى إلا مع فقره .
وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يعطى مع غناه أيضاً . ونقله محمد بن الحكم . وتأوله القاضى على أنه
بقدر كفايته . قال فى الرعاية - عن هذا القول - وهو بعيد .

فعلى المذهب : لو كان فقيراً ولكنه قوى يكتسب . جاز له الأخذ أيضاً .
قاله القاضى فى خلافه ، وابن عقيل فى عمده فى الزكاة . وذكره أيضاً فى المجرد .
والفصول فى باب الكتابة . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد .

وقيل : لا يجوز . وجزم به المجد في شرحه .
قلت : هذا المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
وأطلقهما في القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة . وقال : هذا الخلاف راجع
إلى الخلاف في إجباره على التكسب لوفاء دينه . انتهى .
قلت : الصحيح من المذهب : الإيجاب على ما يأتي في كلام المصنف في
باب الحجر .

فائدة : لو غرم لزمان ، أو كفالة . فهو كمن غرم لنفسه في مباح . على
الصحيح من المذهب . وقيل : هو كمن غرم لإصلاح ذات البين . فيأخذ مع غناه
بشرط أن يكون الأصيل معسراً . ذكره الزركشي وغيره .

فائدة : إذا قلنا : الغنى من ملك خمسين درهماً وملكها : لم يمنع ذلك من
الأخذ بالغرم . على الصحيح من المذهب ، والروايتين . وعنه : يمنع .
فعلى المذهب : من له مائة وعليه مثلها أعطى خمسين . وإن كان عليه أكثر
من مائة ترك له مما معه خمسون ، وأعطى تمام دينه .

وعلى الرواية الثانية : لا يعطى شيئاً حتى يصرف جميع ما في يده . فيعطى ولا يزداد
على خمسين . فإذا صرفها في دينه أعطى مثلها مرة بعد أخرى ، حتى يقضى دينه .

قوله ﴿ وَإِنْ فَضَلَ مَعَ الْغَارِمِ ، وَالْمَسْكَاتِبِ ، وَالْغَارِي ، وَابْنِ السَّبِيلِ
شَيْءٌ بَعْدَ حَاجَتِهِمْ : لَزِمَهُمْ رَدُّهُ ﴾ .

إذا فضل مع الغاربي شيء بعد قضاء دينه : لزمه رده . بلا خلاف أعلمه .
لكن لو أبرأ الغريم مما عليه ، أو قضى دينه من غير الزكاة . فالصحيح من
المذهب : أنه يرد مامعه . قال في الفروع : استرد منه على الأصح . ذكره جماعة .
وجزم به آخرون . وذكره صاحب المحرر ظاهر المذهب . وقدمه في المحرر . قال

في الرايتين : رده في الأصح . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين ،
والوجيز ، وغيرهم . وعنه لا يسترد منه . وأطلقهما في الحاويين .

قال المجد في شرحه : قال القاضي في تعليقه : وهو على الرايتين في المكاتب .
فإذا قلنا : أخذه هناك مستقر . فكذا هنا . قال ابن تيمم : فإن كان فقيراً فله
إمساكها ، ولا تؤخذ منه . ذكره القاضي .

وقال القاضي في موضع من كلامه ، والمصنف في الكافي ، والمجد في شرحه :
إذا اجتمع الغرم والفقير في موضع واحد : أخذ بهما . فإن أعطى للفقير فله صرفه
في الدين ، وإن أعطى للغرم لم يصرفه في غيره .

وقاعدة المذهب في ذلك : أن من أخذ بسبب يستقر الأخذ به . وهو الفقير ،
والمسكنة ، والعالة ، والتأليف — صرفه فيما شاء كسائر ماله . وإن كان بسبب لا يستقر
الأخذ به . لم يصرفه إلا فيما أخذه له خاصة . لعدم ثبوت ملكه عليه من كل
وجه . ولهذا يسترد منه إذا أبرىء ، أو لم يغز . قاله المجد في شرحه . وتبعه
صاحب الفروع .

وأما إذا فضل مع المكاتب شيء ، فجزم المصنف : أنه يرده . وهو المذهب .
وجزم به في الكافي ، والوجيز ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك
الغاية ، وغيرهم . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في المغنى ، والشرح ،
وشرح ابن رزين ، والنظم ، والمحزر . وصححه في الرايتين ، والحاوي الكبير .

والوجه الثاني : يأخذون أخذاً مستقراً . وهو ظاهر كلام الخرق . كما قال
المصنف . وقدمه في الرايتين ، والحاوي الكبير . وأطلقهما في شرح المجد ،
وابن تيمم ، والفروع ، والفائق . والخلاف وجهان على الصحيح . وقيل : روايتان .
وقيل : ما فضل المكاتبين غيره .

وكذا الحكم لو عتق بإبراء . قاله في الفروع وغيره .

وتقدم في أحكام المكاتب إذا عتق تبرعاً من سيده أو غيره أو عجز أو مات ،
وبيده وفاء .

فأمره : لو استدان ماعتق به - و بيده من الزكاة قدر الدين - فله صرفه . لبقاء
حاجته إليه بسبب الكتابة .

وأما الغازي إذا فضل معه فضل : فجزم المصنف هنا : أنه يلزمه رده . وهو
المذهب . جزم به في السكافي أيضاً . والمذهب لابن الجوزي . وابن منجاني
شرحه ، والوجيز ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، والمنور ،
والمنتخب للآدمي ، وغيرهم [وصححه في تصحيح المحرر] .

قال في الفروع : جزم به جماعة . وقدمه في النظم ، والشرح .
والوجه الثاني : لا يرده . جزم به المجد في شرحه . وصححه الناظم . قال في
القاعدة الثانية والسبعين ، قال الخرق والأكثر : لا يسترد . انتهى .
وحمل الزركشي كلام الخرق الذي في الجهاد على غير الزكاة . وأطلقهما في
الفروع ، والمحرم ، والراعيين ، والحاويين .

وقال أيضاً في القواعد : إذا أخذ من الزكاة ليحج - على القول بالجواز -
وفضل منه فضلة : الأظهر أنه يسترده كالوصية وأولى . وقياس قول الأصحاب في
الغازي : أنه لا يسترد . وظاهره كلام أحمد في رواية الميموني : أن الدابة لا تسترد .
ولا يلزم مثله في النفقة .

وأما ابن السبيل إذا فضل معه شيء ، فجزم المصنف هنا : أنه يرد الفاضل بعد
وصوله . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به .

وعنه لا يرده ، بل هو له . فيكون أخذه مستقراً . وأطلقهما في الحاويين .
وقال الآجري : يلزمه صرفه للمساكين . قال في الفروع : كذا قال . ولعل مراده
مع جهل أربابه .

قوله ﴿وَالْبَاقُونَ يَأْخُذُونَ أَخْذًا مُسْتَقَرًّا . فَلَا يَرُدُّونَ شَيْئًا﴾ .

بلا نزاع في الجملة .

قوله ﴿وَإِذَا ادَّعَى الْفَقْرَ مَنْ عُرِفَ بِالْغِنَى﴾ .

لم يقبل إلا بيينة . وهذا بلا نزاع . والبينة هنا ثلاثة شهود . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب .

وقيل : يكفي اثنان كدين الأدعي . وهو ظاهر كلام الخرقي ، وجماعة في كتاب الشهادات . وتأتي بيينة الإعسار في أوائل باب الحجج .

قوله ﴿أَوْ ادَّعَى إِنْسَانٌ أَنَّهُ مَكَاتِبٌ ، أَوْ غَارِمٌ ، أَوْ ابْنُ سَبِيلٍ : لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً﴾ .

إذا ادعى أنه مكاتب ، أو غارم لنفسه لم يقبل إلا بيينة . بلا خلاف أعلمه . فإن ادعى أنه غارم لإصلاح ذات البين . فالظاهر : يغني عن إقامة البيينة . فإن خفي لم يقبل إلا بيينة . قاله المصنف في المغنى . وتبعه الشارح . وأطلق بعض الأصحاب البيينة . وبعضهم قيد بالغارم لنفسه .

وقال في الفروع : ولا يقبل أنه غارم بلا بيينة .

وإن ادعى أنه ابن سبيل : فجزم المصنف هنا أنه لا يقبل إلا بيينة . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح المجد ، والنظم ، وشرح ابن منبج . قال في الفروع : قدمه جماعة . وجزم به آخرون . منهم أبو الخطاب ، والشيخ .

وقيل : يقبل قوله بلا بيينة . جزم به في التلخيص . والبلغة . وقدمه في الرايعتين ، والحاويين .

فأمرناه

إمراهما : لو ادعى ابن السبيل أنه فقير : لم يدفع إليه إلا بينة إن عرف بمال ، وإلا فلا .

الثانية : لو ادعى أنه يريد السفر قبل قوله بلا يمين .

تفصيل : مفهوم كلام المصنف : أنه لو ادعى الغزو قبل قوله . وهو صحيح . وهو الصحيح من المذهب . جزم به المصنف ، والشارح ، وصاحب التلخيص ، والبلغة والزرکشی . قال في الفائق ، والرايعتين ، والحاويين : يقبل في أصح الوجهين . وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .

وقيل : لا يقبل [إلا بينة] وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ صَدَّقَ الْمَكَاتِبَ سَيِّدُهُ ، أَوْ الْغَارِمَ غَرِيمُهُ . فعلى وجهين ﴾ إذا صدق المكاتب سيده . فأطلق المصنف وجهين في أنه : هل يقبل قوله بمجرد تصديقه ، أم لابد من البينة ؟ وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، والرايعتين ، والحاويين ، والنظم ، وشرح ابن منجا ، والفائق والشرح ، وتجريد العناية .

أحدهما : لا يقبل تصديقه للهمة . فلا بد من البينة . قدمه في الفروع . ولم أر من تابعه على ذلك . قال في إدراك الغاية : وفي تصديقه غريمه والسيد وجه .

الثاني : يقبل قوله بمجرد تصديق سيده . قال المجد في شرحه : وهو الأصح . وجزم به في الإقادات ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في المحرر .

قلت : وهو المذهب .

وإذا صدق الغريم غريمه . فأطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما في الهداية ،

والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافى ،
والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والرايعين ، والهاوين ، والنظم ،
والفائق .

أحدهما : يقبل . وهو المذهب . قال المجد فى شرحه : الصحيح القبول .
قال فى الفروع : ويقبل إن صدقه غريم فى الأصح . وجزم به فى الوجيز ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والمنور ، والمختب . وقدمه فى المحرر .
والوجه الثانى : لا يقبل .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَاهُ جَلَدًا ، أَوْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا كَسْبَ لَهُ : أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ
يَمِينٍ ﴾ .

بلا نزاع . وذلك بعد أن يخبره أنه لاحظ فيها لغنى ، ولا لقوى مكتسب .
بلا نزاع . لكن إخباره بذلك : هل هو واجب أم لا ؟ قال فى الفروع : يتوجه
وجوبه . وهو ظاهر كلامهم « أعطاه بعد أن يخبره » وقولهم « أخبره وأعطاه » انتهى
وتقدم أول الباب : لو اشتغل بالعلم قادر على الكسب وتعذر الجمع بينهما .
قوله ﴿ وَإِنْ أَدَّعَى أَنَّ لَهُ عِيَالًا قَلَدَ وَأُعْطِيَ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال فى الفروع : اختاره
القاضى والأكثر . ويحتمل : أن لا يقبل ذلك إلا بينة . واختاره ابن عقيل .

قوله ﴿ وَمَنْ غَرِمَ أَوْ سَافَرَ فِي مَعْصِيَةٍ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ ﴾ .
إذا غرم فى معصية لم يدفع إليه من الزكاة بلا نزاع . وإذا سافر فى معصية لم
يدفع إليه أيضاً . على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثرون . وقد حكى فى
إدراك الغاية وجهاً بجواز الأخذ للراجع من سفر المعصية . وتقدم ذلك .
قوله ﴿ فَإِنْ تَابَ . فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما فى المغنى ، وشرح المجد ، والشرح ، والنظم ، والفائق . وأطلقهما
فى الغارم فى الرعاية الكبرى .

أحدهما : يدفع إليهما . وهو المذهب . قال في الرعاية الصغرى ، والحاويين : دفع إليه في أصح الوجهين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في المذهب والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والوجيز ، والمنتخب . وجزم به في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والمنور [في الغارم] ولم يذكر المسافر إذا تاب ، وهو مثله . واختاره القاضي ، وابن عقيل في الغارم . وصححه ابن تيم في الغارم . قال في الفروع في الغارم : فإن تاب دفع إليه في الأصح . قال الزركشي في الغارم : المذهب الجواز . اختاره القاضي ، وابن عقيل ، وأبو البركات ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم . انتهى . وقدمه في الرعاية الكبرى في المسافر .

والوجه الثاني : لا يدفع إليهما . وقدم ابن رزين عدم جواز الدفع إلى الغارم إذا تاب . وجواز الدفع للمسافر إذا تاب .
قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صَرْفُهَا فِي الْأَصْنَافِ كُلِّهَا ﴾ .

لكل صنف ثمنها إن وجد ، حيث وجب الإخراج . فإن اقتصر على إنسان واحد أجزأه . وهذا المذهب نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الخرقى ، والقاضى ، والأصحاب . وهو المذهب ، كما لو فرقها الساعى . وذكره المجد فيه إجماعاً .

وعنه يجب استيعاب الأصناف كلها . اختارها أبو بكر ، وأبو الخطاب . فعلى هذه الرواية : يجب الدفع إلى ثلاثة من كل صنف . على الصحيح ، إلا العامل . كما جزم به المصنف هنا في الرواية .

وعنه يجرى واحد من كل صنف . اختاره أبو الخطاب في الانتصار ، والمجد في شرحه . لأنه لما لم يمكن الاستغراق حمل على الجنس ، وكالعامل . مع أنه في الآية بلفظ الجمع . وفي « سبيل الله ، وابن السبيل » لا جمع فيه .

وعلى هذه الرواية أيضاً : لو دفع إلى اثنين ضمن نصيب الثالث . وهل يضمن الثالث ، أو ما يقع عليه الاسم ؟ خرج المجد في شرحه وجهين من الأضحية . على

مايأتى إن شاء الله تعالى . وحكماهما ابن رجب فى قواعد من غير تخرىج .
والصحيح هناك : أنه بضمن أقل ما يقع عليه الاسم على مايأتى .
وقوله فى الرواية الثالثة « إلا العامل . فإنه يجوز أن يكون واحداً » هذا
الصحيح على هذه الرواية ، وعليه الأصحاب . ونص عليه .
اختار فى الرعاية الكبرى أنه إن قلنا ما يأخذه أجرة : أجزأ عامل واحد .
وإلا فلا يحزى . واحد . وهو من المفردات .

وعلى الرواية الثانية أيضاً : إن حرم نقل الزكاة كفى الموجود من الأصناف
الذى يبلده على الصحيح . فتقيد الرواية بذلك . وقيل : لا يكتفى .
وعليها أيضاً : لاتجب التسوية بين الأصناف ، كتفضيل بعض صنف على
بعض ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال المجد : وظاهر كلام
أبى بكر : إعطاء العامل الثمن . وقد نص أحمد على وجوب التسوية بينهم .

فوائد

إمراها : يسقط العامل إن فرقها ربهما بنفسه .

الثانية : من فيه سببان - مثل إن كان فقيراً غارماً أو غازياً ، ونحو ذلك -
جاز أن يعطى بهما . وعليه الأصحاب . وقال المجد فى شرحه : جاز أن يعطى بهما ،
على الروایتين - يعنى فى الاستيعاب وعدمه .

ولا يجوز أن يعطى بأحدهما لابعينه لاختلاف أحكامهما فى الاستقرار وعدمه .
وقد يتعذر الاستيعاب . فلا يعلم الجمع عليه من المختلف فيه . وإن أعطى بهما
وعين لكل سبب قدراً فذاك . وإن لم يعين : كان بينهما نصفين . وتظهر فائدته
لو وجد ما يوجب الرد .

الثالثة : قوله « وَيُسْتَحَبُّ صَرْفُهَا إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مَوْنَتُهُمْ
وَتَقَرِّبُهَا فِيهِمْ عَلَى قَدَرِ حَاجَتِهِمْ » .

وهذا بلا نزاع [وقد حكاه المجد إجماعاً وصاحب الفروع وفاقاً] لكن

يستحب تقديم الأقرب والأحوج . وإن كان الأجنبي أحوج أعطى الكل . ولم يحاب بها قريبه . والجار أولى من غيره . والقريب أولى من الجار ، نص عليه . ويقدم العالم والدّين على ضدهما .

وإذا دفع رب المال زكاته إلى العامل ، وأحضر من أهله من لا تلزمه نفقته ، ليدفع إليهم زكاته : دفعها إليهم قبل خلطها بغيرها . وإن خلطها بغيرها : فهم كغيرهم ، ولا يخرجهم منها . لأن فيها ما هم به أخصّ ، ذكره القاضى . واقتصر عليه فى الفروع وغيره .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِلسَّيِّدِ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى مُكَاتَبِهِ وَإِلَى غَرِيَمِهِ ﴾

يجوز دفع زكاته إلى مكاتبه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب وصححوه . قال المجد : هذا أشهر . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره .

وعنه لا يجوز . اختارها القاضى فى التعليق والتخريج . قال المجد فى شرحه : هذا أقيس . وأطلقهما فى الفائق .

ويجوز دفع زكاته إلى غريمه . ليقضى دينه إذا كان غير حيلة ، سواء دفعها إليه ابتداء أو استوفى حقه ، ثم دفع إليه ليقضى دين المقرض . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب إذا لم يكن حيلة . قال الإمام أحمد : إن أراد إحياء ماله لم يحز . وقال أيضاً : إذا كان حيلة فلا يعجبني . وقال أيضاً : أخاف أن يكون حيلة . فلا أراه . ونقل ابن القاسم : إن أراد حيلة لم يصلح . ولا يجوز .

قال القاضى وغيره : يعنى بالحيلة : أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دينه فلا يحزّه . وذكر المصنف : أنه حصل من كلام الإمام أحمد : أنه إذا قصد بالدفع إحياء ماله أو استيفاء دينه لم يحز . لأنها لله فلا يصرفها إلى نفعه . وقال فى الرعاية الصغرى : إن قضاء بلا شرط : صح ، كما لو قضى دينه بشئ . ثم دفعه إليه زكاة .

ويكره حيلة . انتهى . قال في الفروع . كذا قال : وتبع صاحب الرعاية الصغرى في الحاوى الصغير .

وذكر أبو المعالي : الصحة وفقاً إلا بشرط تملك . قال في الفروع : كذا قال . واختار الأزجى في النهاية الإجزاء . لأن اشتراط الرد لا يمنع التملك التام . لأن له الرد من غيره . فليس مستحقاً . قال : وكذا الكلام إن أبرأ المدين محتسباً من الزكاة . قال في الفروع : كذا قال .

وقال ابن تيمم : ويجوز دفع الزكاة إلى الغريم . نص عليه . فإن شرط عليه رد الزكاة وفاء في دينه لم يجزه . قاله القاضى وغيره . قال القاضى : وهو معنى قول أحمد « لا يعجنى إذا كان حيلة » ثم قال ابن تيمم : والأصح أنه إذا دفع إليه بجهة الغرم : لم يمنع الشرط الإجزاء . وإن قصد بدفعه إليه إحياء ماله : لم يجزه . نص عليه . قاله الموفق . ثم قال : وإن رد الغريم إليه ما قبضه قضى دينه فله أخذه . نص عليه .

وعنه فيمن دفع إلى غريمه عشرة دراهم من الزكاة . ثم قبضها منه وفاء عن دينه : لا أراه . أخاف أن يكون حيلة . انتهى كلام ابن تيمم .

فائدتاه

إحداهما : لو أبرأ رب المال غريمه من دينه بنية الزكاة لم يجزه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، سواء كان المخرج عنه عيناً أو ديناً . واختار الأزجى في النهاية الجواز . كما تقدم . وهو توجيه احتمال وتخريج لصاحب الفروع . وقال : بناء على أنه هل هو تملك أم لا ؟ وقيل : يجزئه أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين منه . ويكون ذلك زكاة ذلك الدين . حكاه الشيخ تقي الدين . واختاره أيضاً . لأن الزكاة مواساة .

الثانية : لا تكفى الحوالة بالزكاة . على الصحيح من المذهب . جزم^٣ به ابن تيمم ، وابن حمدان وغيرهما . وقدمه في الفروع . وذكر بعض الأصحاب : أن

الحوالة وفاء . وذكر المصنف في انتقال الحق بالحوالة : أن الحوالة بمنزلة القبض ، وإلا كان بيع دين بدين . وذكر أيضاً إذا حلف لا يفارقه حتى يقضيه حقه فأحاله به . فقارقه ظناً منه أنه قد برى : أنه كالناسي . وتقدم بعض فروع الغارم في فصله . وتقدم في أول كتاب الزكاة إذا أحاله بدينه : هل يكون قبضاً ؟ عند قول المصنف « ومن كان له دين على مسلم من صدقات أو غيره » .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى كَافِرٍ ﴾ .

يستثنى من ذلك المؤلف . كما تقدم في كلام المصنف .

وأما العامل : فقد قدم المصنف هناك من شرطه : أن يكون مسلماً . وكلامه هنا موافق لذلك . وتقدم الخلاف فيه هناك .

وأما الغارم لذات البين ، والغازي : فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز الدفع إليهما إذا كانا كافرين . قاله المصنف والمجد وغيرهما . وجزم به في الفائق وغيره . وقدمه في الفروع . وجزم في المذهب والمستوعب بالجواز .

قال في الرعايتين ، والحاويين : ومن حرمت عليه الزكاة بما سبق فله أخذها لغزو وتأليف وعمالة وغرم لذات البين . وهدية ممن أخذها وهو من أهلها . وجزم ابن تيميم أنها لا تدفع إلى غارم لنفسه كافر . فظاهره : يجوز لذات البين . قال في الفروع : ولعله ظاهر كلام الشيخ - يعني به المصنف - فإنه ذكر المنع في الغارم لنفسه قوله ﴿ وَلَا إِلَى عَبْدٍ ﴾ .

هذا المذهب من حيث الجملة . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه إلا ما استثنى من كونه عاملاً . على الصحيح من المذهب . على ما تقدم . وقال في الهداية ، والمستوعب وغيرهما : ومن حرمت عليه الزكاة ، من ذوى القرى وغيرهم : فإنه يجوز أن يأخذ منها لكونه غازياً أو عاملاً أو مؤلفاً أو لإصلاح ذات البين . وجزم به في الرعاية .

نبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجوز دفعها إلى عبد . ولو كان سيده فقيراً .

وهو صحيح . وهو المذهب . وقال المجد في تعليل المسألة : لأن الدفع إليه دفع إلى سيده . لأنه إن قلنا : يملك فله تملكه عليه . والزكاة دين أو أمانة . فلا يدفعها إلى من لم يأذن له المستحق . وإن كان عبده ، كسائر الحقوق . وقال القاضي في التعليق ، في باب الكتابة : إذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما يجوز . وما قبضه من الصدقات فنصفه يلاقى نصفه المكاتب فيجوز . وما يلاقى نصف السيد الآخر ، إن كان فقيراً : جاز في حصته . وإن غنياً لم يجز . انتهى .

قال المجد : وكذا إن كاتب بعض عبده . فما أخذه من الصدقة يكون للحصة المكاتبه منه بقدرها . والباقي لحصة السيد مع فقره . انتهى .

قال في الفروع : ويتوجه أن ذلك يشبه دفع الزكاة بغير إذن المدين في فصل الغارم . وجزم غير القاضي من الأصحاب أن جميع ما يأخذه من بعضه مكاتب يكون له . لأنه استحقه بجزئه المكاتب ، كما لو ورث بجزئه الحر .

فائدة : المدبر وأم الولد والمعلق عتقه بصفة كالعبد في عدم الأخذ من الزكاة . وأما من بعضه حر : فإنه يأخذ من الزكاة بقدر حريته بنسبته من خمسين أو من كفايته ، على الخلاف المتقدم أول الباب . فمن نصفه حر يأخذ خمسة وعشرين أو نصف كفايته .

قوله ﴿ وَلَا قِيمَةَ لَهَا زَوْجٌ غَنِيٌّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ويأتى قريباً في كلام المصنف : هل يجوز دفعها إلى سائر من تلزمه مؤنته من أقاربه ؟

فوائد

إبراهيم : لا يجوز دفعها إلى غني بنفقة لازمة . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وأطلق في الترغيب والرعاية وجهين . وجزم في الكافي بجواز الأخذ . قال المجد : لا أحسب ما قاله إلا مخالفاً للإجماع في الولد الصغير .

الثانية : هل يجوز دفعها إلى غنى بنفقة تبرع بها قريبه أو غيره ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الحاوى الصغير ، والرعايتين . واختار فيهما الجواز . وهو الصواب .
وهو ظاهر مقدمه في الفروع .

الثالثة : لو تعذرت النفقة من زوج أو قريب بغيبة أو امتناع ، أو غيره :
جاز أخذ الزكاة . نص عليه . وجزم به في الفروع وغيره . كمن غصب ماله ، أو
تعطلت منفعة عقاره .

قوله ﴿ وَلَا الْوَالِدَيْنِ ، وَإِنْ عَلَوْا ، وَلَا الْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ ﴾ .

إن كان الوالدان وإن علوا والولد وإن سفل في حال وجوب نفقتهم عليه :
لم يحز دفعها إليهم إجماعاً . وإن كانوا في حال لا تجب نفقتهم عليه ، كولد البنت
وغيره ممن ذكر [وكما إذا لم يتسع للنفقة ماله] لم يحز أيضاً دفعها إليهم . على
الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يجوز والحالة هذه . اختاره القاضى فى المجرى . والشيخ تقي الدين ، وصاحب
الفاثق . وذكره المجد ظاهر كلام أبى الخطاب . وأطلق فى الواضح فى جد وابن
ابن محجوبين وجهين .

فأمره : لا يعطى عمودى نسبه لغرم لنفسه ولا لكتابته . على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل : يجوز . اختاره الشيخ تقي
الدين . ولا يعطوا لكونهم ابن سبيل . جزم به فى التلخيص ، والبلغة وهو ظاهر
مقدمه فى الفروع وغيره . وذكر المجد أنه يعطى . واختاره الشيخ تقي الدين ،
ويأخذ لكونه عاملاً ومؤلفاً وغازياً وغارماً لذات البين . جزم به فى الهداية ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين . والحاويين وغيرهم .

قوله ﴿ وَلَا بَنِي هَاشِمٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وكان بنى صلى الله
عليه وسلم إجماعاً .

وقيل : يجوز إن منعوا الخمس . لأنه محل حاجة وضرورة . اختاره الأجرى .
قال في الفائق : وقال القاضى يعقوب ، وأبو البقاء ، وأبو صالح : إن منعوا الخمس
جاز . ذكره الصيرفى . انتهى .

وقال فى الفروع : ومال شيخنا إلى أنهم إن منعوا الخمس أخذوا الزكاة ،
وربما مال إليه أبو البقاء ، وقال : إنه قول القاضى يعقوب من أصحابنا . ذكره
ابن الصيرفى فى منتخب الفنون . واختاره الأجرى فى كتاب النصيحة . انتهى .
وزاد ابن رجب على من سماهم فى الفائق : نصر ابن عبد الرزاق الجبلى .
قلت : واختاره فى الحاويين .

وقال جامع الاختيارات : وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم
الأخذ من الزكاة . ويجوز لهم الأخذ من زكاة الهاشميين . انتهى .
فتلخص جواز الأخذ لبنى هاشم إذا منعوا من [خمس] الخمس عند القاضى
يعقوب ، وأبى البقاء ، وأبى صالح ، ونصر بن عبد الرزاق ، وأبى طالب البصرى .
وهو صاحب الحاويين . والشيخ تقي الدين .

تنبيه : تقدم الخلاف فى جواز كون ذوى القربى عاملين فى فصله . ولم يستثن
جماعة سواه . وذكر المصنف : أن بنى هاشم يعطون للغزو والعمالة ، وأن الأصحاب
قالوا : يعطى لغرم نفسه . ثم ذكر احتمالا بعدم الجواز . قال فى الفروع : وذكر
بعضهم أنه أظهر .

قلت : جزم فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ،
والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم بجواز أخذ ذوى القربى من الزكاة إذا كانوا
غزاة ، أو عمالا أو مؤلفين ، أو غارمين لذات البين . قال الزركشى : يجوز أن يعطوا
لكونهم غزاة أو غارمين لإصلاح ذات البين . قال القاضى : قياس المذهب : أنهم
يأخذون لمصلحتنا لا لحاجتهم وقرهم . وكذا قال المجد ، وزاد : أو مؤلفه .

فأمره : بنو هاشم من كان من سلالة هاشم ، على الصحيح من المذهب .

وذكره القاضى وأصحابه . وجزم به المجد فى شرحه وغيره . وقدمه فى الفروع .
فيدخل فيهم آل العباس ، وآل على ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث
ابن عبد المطلب ، وآل أبى لهب . وجزم فى التلخيص والرعاية الكبرى : أن
بنى هاشم هم آل العباس ، وآل على ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث
ابن عبد المطلب . فلم يدخل أباه مع كونه أخا العباس وأبى طالب .
قوله ﴿ وَلَا لِمَوْلَاهُمْ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وأوما
الإمام أحمد فى رواية يعقوب إلى الجواز .

فوائد

إصداها : يجوز دفعها إلى مولى موالىهم . على الصحيح من المذهب . وسئل
الإمام أحمد ، فى رواية الميمونى : مولى قرش يأخذ الصدقة ؟ قال : ما يعجبنى .
قليل له : فإن كان مولى مولى ؟ قال : هذا أبعد . قال فى الفروع : فيحتمل
التحريم .

الثانية : يجوز دفعها إلى ولد هاشمية من غير هاشمى . على الصحيح من
المذهب ، اعتباراً بالأب . قال فى الفروع : يجوز فى ظاهر كلامهم . وقاله القاضى
فى التعليق . وقال أبو بكر فى التنبيه والشافى : لا يجوز . واقتصر عليه فى الحاوى
الكبير . وجزم به فى الرعايتين . والحاوى الصغير . وظاهر شرح المجد : الإطلاق .

الثالثة : لا يحرم أخذ الزكاة على أزواجه صلى الله عليه وسلم فى ظاهر كلام
الإمام أحمد والأصحاب . قاله فى الفروع . وقال المصنف فى المغنى ، وتبعه الشارح فى
قول عائشة رضى الله عنها « إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة » هذا يدل على تحريمها
على أزواجه عليه أفضل الصلاة والسلام . ولم يذكر ما يخالفه . وجزم به ابن رزین

في شرحه . وقال المجد في شرحه : أزواجه - عليه أفضل الصلاة والسلام - من أهل بيته المحرم عليهم الزكاة ، في إحدى الروايتين .

الثانية : لا يحرم عليهن . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين : في تحريم الصدقة عليهن ، وكونهن من أهل بيته روايتان . أحدهما : التحريم . وكونهن من أهل بيته . قال في الفروع : كذا قال . قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِبَنِي هَاشِمٍ الْأَخْذُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ، وَوَصَايَا الْفُقَرَاءِ ﴾ .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب . وحكاة في الفروع إجماعاً . ونقل الميموني : أن التطوع لا يحل لهم أيضاً . قال المجد في شرحه : فيكون النذر والوصية للفقراء أولى بالتحريم . وجزم في الروضة بتحريم أخذ صدقة التطوع على بني هاشم ومواليهم . وقدمه ابن رزين . قوله ﴿ وَفِي النَّذْرِ ﴾ .

يعنى : يجوز لهم الأخذ من النذر . كصدقة التطوع ووصايا الفقراء . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم . وقطع في الروضة بتحريمه أيضاً عليهم . وحكى في الحاويين في جواز أخذهم من النذور : وجهين ، وأطلقهما هو وصاحب تجريد العناية . قوله ﴿ وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ ﴾ .

قال في الهداية : ويتخرج في الكفارة وجهان . وأطلقهما في المستوعب والخلاصة ، والمغنى ، والسكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، والزرکشی . وتجريد العناية .

أمرهما : هي كالزكاة . فلا يجوز لهم الأخذ منها لوجوبها بالشرع . وهو المذهب . صححه المجد في شرحه . وقال : بل هي أولى من الزكاة في المنع . وهو

ظاهر الوجيز . فإنه قال : وللهاشمي والمطلبى الأخذ من الوصية . وصدقة التطوع وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : هي كصدقة التطوع . قدمه ابن رزين ، وصححه في التصحيح . والنظم .

تفصيل : رأيت في نسختين عليهما خط المصنف « ويجوز لبني هاشم الأخذ من صدقة التطوع ، ووصايا الفقراء . وفي النذر وجهان » بغير ذكر الكفارة . وأيضاً : وإطلاق الخلاف في النذر ، ثم أصلح وعمل كما في الأصل . وهو « ويجوز لبني هاشم الأخذ من صدقة التطوع ، ووصايا الفقراء والنذر . وفي الكفارة وجهان » وهو الأليق بالمشهور بين الأصحاب . ولكن قد ذكرنا الخلاف في النذر أيضاً .

فأمره : إذا حرمت الصدقة على بني هاشم فالنبي صلى الله عليه وسلم بطريق أولى . ونقله الميموني . وإن لم تحرم عليهم فهي حرام عليه أيضاً عليه أفضل الصلاة والسلام . على الصحيح . قدمه في الفروع . وقال : اختاره جماعة . وصححه المصنف ، والشارح . قال في الفائق : ويحرم عليه صدقة التطوع . على أصح الروايتين . ونقل جماعة عن أحمد : لا تحرم عليه . اختاره القاضي . وذكرها ابن البنا وجهين . وأطلقهما في المستوعب ، وشرح المجد ، والحاوي الكبير .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى سَائِرٍ مَنْ تَلَزَمَتْهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ ؟ ﴾ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنفى ، والكافي ، والهادي ، والشرح ، والحرر ، والنظم ، والقروع ، والفائق ، والزرکشی . والمذهب الأحمد .

إمدهما : لا يجوز دفعها إليهم . وهو المذهب . جزم به الخرق ، وصاحب المبهج ، والإيضاح ، وعقود ابن البنا ، والعمدة ، والإفادات ، والتسهيل ، والمنتخب

وناظم المفردات . وهو منها . وصححه في التلخيص ، والبلغة [وتصحيح الحرر]
واختاره القاضى فى الأحكام السلطانية ، والتعليق . وقال : هذه الرواية أشهرها .
قال الزركشى : هى أشهرها ، وأنصهما . قال ابن هبيرة : هى الأظهر . قال فى
الفروع : اختاره الأكثر . منهم المجد فى شرحه . وقدمه فى المستوعب ، والخلاصة ،
والرايتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزين .

والرواية الثانية : يجوز دفعها إليهم . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . قال
المصنف فى المغنى ، وتبعه الشارح : هى الظاهر عنه . رواها عنه الجماعة . وجزم به
فى الوجيز ، والنور . وصححه فى التصحيح . قال القاضى فى التعليق : يمكن حملها
على اختلاف حالين . فالمنع إذا كانت النفقة واجبة . والجواز إذا لم تجب .
فعلى هذه الرواية : لو دفعها إليه وقبلها ، لم تلزمه نفقته لاستغنائه بها . والنفقة
لا تجب فى الذمة . وإن لم يقبلها - وطالبه بنفقته الواجبة - أجبر على دفعها . ولا يجزئه
فى هذه الحال جعلها زكاة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : جواز دفعها إلى أقارب الذين لا يلزمه نفقتهم إذا
كان يرثهم . وهو إحدى الروايات . وهو المذهب . نقله الجماعة . وهو داخل
فى عموم قول المصنف « ويستحب صرفها إلى أقارب الذين لا يلزمه مؤنتهم » وهو
ظاهر كلامه فى النظم ، والرايتين . وجزم به فى الكافى . وقدمه فى الخلاصة ،
وشرح ابن رزين . قال الزركشى : جاز الدفع إليهم ، بلا نزاع . قال فى الفروع :
اختاره الأكثر . منهم الخرقي ، والقاضى ، وصاحب الحرر .

والرواية الثانية : لا يجوز دفعها إليهم . صححه فى التلخيص ، والبلغة .
وأطلقهما فى الفروع .

والرواية الثالثة : إن كان يموئهم عادة : لم يجز دفعها إليهم ، وإلا جاز . ذكرها
ابن الزاغونى .

فوائد

الأولى : لو كان أحدهما يرث الآخر ، ولا يرثه الآخر ، كعمة وابن أخيها ، وعتيق ومعتقه ، وأخوين لأحدهما ابن ونحوه . فالوارث منهما تلزمه النفقة . على الصحيح من المذهب والروايتين ، على ما يأتي في كلام المصنف في باب نفقة الأقارب . فعليهما في جواز دفع الزكاة إليهم : الخلاف المتقدم . وعكسه الآخر ذكره المجد في شرحه . وتبعه في الفروع وغيره .

الثانية : يجوز دفعها إلى ذوى الأرحام ، ولو ورثوا . على الصحيح من المذهب والروايتين . لضعف قرابتهن . قال المصنف ، وتبعه الشارح : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه لا يجوز دفعها إليهم .

الثالثة : في الإرث بالرد : الخلاف المتقدم . قاله في الفروع . وقدمه . وقال في الرعاية الكبرى : يجوز . وفيه رواية . وتقدم إذا كان غنياً بنفقة لازمة أو تبرع : هل يجوز الدفع إليه ؟ عند قوله « ولا فقيرة لها زوج غني ؟ » .

الرابعة : يجوز كون قريب المزكى عاملاً ، ويأخذ من زكاته بلا نزاع . جزم به في الفروع وغيره . وقال المجد : لا تختلف الرواية : أنه يجوز أن يدفع إلى أقاربه غير النفقة الواجبة عليه ، إذا كان غارماً أو مكاتباً ، أو ابن سبيل . بخلاف عمودى نسبه لقوة القرابة .

وجعل في الراعيتين ، والحاويين ، والفائق : الأقارب كعمودى النسب في الإعطاء لغرم وكتابة لا غير على قول . فقالوا وقيل : يعطى عمودى نسبه وبقية أقاربه لغرم وكتابة . وأطلق هذين الوجهين في الحاويين .

وقال في الأحكام السلطانية : لا يدفع إلى أقاربه من سهم الغارمين إذا كانوا منهم . وجزم المصنف وغيره : أنه يعطى قرابته لعالة ، وتأليف . وغرم لذات البين ، وغزو . ولا يعطى لغير ذلك .

الخامسة : لو تبرع بنفقة قريب أو يتيم أو غيره ، وضمه إلى عياله : جاز له دفع الزكاة إليه . قال المجد : وهو ظاهر كلام الخرقى ، والقاضى ، وأكثر الأصحاب . قال فى الفروع : اختاره الأكثر . منهم المصنف ، والشارح ، والشيخ تقى الدين . ونقل الأكثر عن الإمام أحمد : أنه لا يجوز دفعها إليه . اختاره أبو بكر فى التنبيه ، وابن أبى موسى فى الإرشاد . وجزم به فى المستوعب . وقدمه فى الحاوى الكبير ، وشرح ابن رزين . وأطلقهما فى الفروع ، وشرح المجد . قوله ﴿ أَوْ إِلَى الزَّوْجِ ؟ ﴾ .

على روايتين . وأطلقهما فى الهداية ، والمبهم ، والإيضاح ، وعقود ابن البناء ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمهاذى ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والزر كشى ، وتجريد العناية .

إمضاءهما : يجوز . وهى المذهب . اختاره القاضى وأصحابه ، والمصنف . قاله فى الفروع [وفيه نظر ، لأننا لم نجد المصنف اختاره فى كتبه ، بل الجزوم به فى العمدة خلاف ذلك] قال ابن رزين : هذا أظهر . واختاره أبو بكر . قاله شيخنا فى تصحيح المحرر . وصححه فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتصحيح . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى إدراك الغاية .

والرواية الثانية : لا يجوز . قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب . وجزم به فى الخرقى ، والعمدة ، والمنور ، والتسهيل . وصححه فى تصحيح المحرر . وقال : اختاره القاضى فى التعليق . وقدمه ابن رزين فى شرحه . واختاره أبو بكر ، والمجد فى شرحه . وقال : اختاره أبو الخطاب . واختاره الخلال أيضاً ، وقال : هذا القول الذى عليه أحمد . ورواية الجواز قول قديم رجع عنه .

فائدة : لم يستثن جماعة من الأصحاب - منهم المصنف هنا - جواز أخذ

الزوج من الزوجة ، وأخذها منه لسبب من الأسباب غير الفقر والمسكنة . فلا يجوز أخذ واحد منهما لغزو ولا لكتابة ، ولا لقضاء دين [ونحوه . قال المجد في شرحه ، ظاهر المذهب : لا يجوز أخذ واحد منهما من الآخر لقضاء دين ولا لكتابة] .

وقال القاضى فى المجرّد : يجوز الأخذ لقضاء دين أو كتابة . لأنه لا يدفع عن نفسه نفقة واجبة ، كعمودى النسب . وأما الأخذ لغيرهما : فلا يجوز قولاً واحداً .

قوله ﴿ أَوْ بَنَى الْمَطْلَبَ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافى ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وتجريد العناية ، والزرکشى [والمذهب الأحمد] .

إصراهما : يجوز . وهو المذهب . اختاره المصنف ، والمجد فى شرحه . وهو ظاهر كلام الخرقي ، والمصنف فى العمدة ، وابن عبدوس فى تذكرته . لمنعهم بنى هاشم ومواليهم ، واقتصارهم على ذلك .

قال فى الفروع : اختاره الخرقي ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الحرر ، وغيرهم . وجزم به ابن البنا فى العقود ، وصاحب المنور . وقدمه ابن رزين فى شرحه .

والرواية الثانية : لا يجوز . اختاره القاضى وأصحابه . وصححه فى التصحيح ، وتصحيح الحرر ، وابن منبج فى شرحه . وجزم به فى المبهم ، والإيضاح ، والإفادات والوجيز ، والتسهيل . وإليه ميل الزرکشى .

فأمره : قال فى الفروع لم يذكر الأصحاب موالى بنى المطلب ، قال : ويتوجه أن مراد أحمد والأصحاب : أن حكمهم كموالى بنى هاشم . وهو ظاهر الخبر والقياس . وسئل فى رواية الميمونى عن مولى قريش ، يأخذ الصدقة ؟ قال : ما يعجبنى . قيل له : فإن كان مولى مولى ؟ قال : هذا أبعد . فيحتمل التحريم انتهى كلام صاحب الفروع .

والظاهر : أنه تابع القاضى . فإنه قال فى بعض كلامه : لا يعرف فيهم رواية ، ولا يتمتع أن نقول فيهم ما نقول فى موالى بنى هاشم . انتهى .

قلت : لم يطلع صاحب الفروع على كلام القاضى وغيره من الأصحاب فى ذلك . فقد قال فى الجامع الصغير ، والإشارة ، والخصال له : تحرم الصدقة المفروضة على بنى هاشم ، وبنى المطلب ، ومواليهم . وكذا قال فى المبهم ، والإيضاح . وقال فى الوجيز : ولا تدفع إلى هاشمى ومطلبى ومواليهما .

قوله ﴿ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا . وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، ثُمَّ عِلِمَ : لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا لِنَفْسِي إِذَا ظَنَنَّهُ فَقِيرًا ، فى إحدى الروايتين ﴾ .

اعلم أنه إذا دفعها إلى من لا يستحقها - وهو لا يعلم ثم علم - فتارة يكون عدم استحقاقه لغناه ، وتارة يكون لغيره . فإن كان لكفره أو لشرفه أو كونه عبداً : فجزم المصنف هنا : أنها لا تجزئه . وهو المذهب .

قال فى الفروع : لم تجزئه فى الأشهر . قال صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمصنف ، والشارح : لم تجزئه رواية واحدة . وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والفائق ، والخلاصة .

وقيل : حكمه حكم مالو بان غنياً ، على ما يأتى قريباً إن شاء الله تعالى . وجزم به ابن عقيل فى فنونه . وكذلك ذكره القاضى فى الجامع الصغير . وحكاها ابن تيمم طريقتين . وأطلقهما . قال فى القواعد الأصولية : فيه طريقتان . أحدهما : كالغنى والثانى : لا تجزئه قطعاً .

فعلى المذهب : يستردها بزيادة مطلقاً . ذكره الآجرى ، وأبو المعالى ، وغيرهما . واقتصر عليه فى الفروع .

وإن ظهر قريباً للمعطى . فجزم المصنف هنا : أنه لا يجزئه . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قاله المجد . وتبعه فى الفروع . وسوى فى الرعايتين والحاويين

بين ما إذا بان قريباً غير عمودى النسب . وبين ما إذا بان غنياً . وأطلق الروائتين
والمنصوص : أنه يجزئه إذا بان قريباً مطلقاً .

قال المجد في شرحه : هذا أصوب عندى ، لخروجها عن ملكه إلى من يجوز
دفع زكاة سائر الناس إليه . ولحديث يزيد بن معن . انتهى .

قال فى القواعد : فإن بان نسيباً فطريقان .

أحدهما : لا يجزئه قولاً واحداً .

والثانى : هو كما لو بان غنياً .

والمنصوص هنا : الاجزاء . لأن المانع خشية المحابة . وهو منتف مع عدم العلم
وأما إذا دفعها إلى غنى ، وهو لا يعلم . ثم علم : فأطلق المصنف فى الإجزاء
روائتين . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفائق .

إحدهما : يجزئه . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال
فى القواعد الفقهية : هذا الصحيح . وقال فى القواعد الأصولية : هذا المذهب .

قال المجد : اختاره أصحابنا . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع
وغيره .

والرواية الثانية : لا يجزئه . اختاره الآجرى ، والمجد ، وغيرهما .

فعلى هذه الرواية : يرجع على الغنى بها إن كانت باقية . وإن كانت تلفت
رجع بقيمتها يوم تلفها إذا علم أنها زكاة . رواية واحدة . ذكره القاضى وغيره .

قال ابن شهاب : ولا يلزم إذا دفع صدقة تطوع إلى فقير . فبان غنياً . لأن
مقصده فى الزكاة إبراء الذمة . وقد بطل ذلك . فيملك الرجوع . والسبب الذى
أخرج لأجله فى التطوع الثواب ولم يفت . فلم يملك الرجوع . وسبق رواية منها
فى آخر الباب الذى قبله عند قوله « لم يرجع على المسكين » .

وسبق كلام أبى الخطاب وغيره هناك .

وذكر جماعة من الأصحاب أن كل زكاة لا تجزى . وإن بان الأخذ غنيا .
فالحكم في الرجوع كالزكاة المعجلة . على ما تقدم في آخر الباب الذى قبله . وتقدم
هناك تفاريع ذلك كله .

فوائد

إمداها : لو دفع الإمام أو الساعى الزكاة إلى من يظنه أهلا لأخذها ، لم
يضمن إذا بان غنياً . ويضمن فى غيره . على الصحيح من المذهب . قال فى الفروع :
هذا الأشهر .

قال القاضى فى المجرى : لا يضمن الإمام إذا بان غنياً بغير خلاف . وصححه فى
الأحكام السلطانية . وجزم المجد وغيره بعدم الضمان إذا بان غنياً . وفى غيره
روايتان انتهى .

وعنه يضمن فى الجميع . قدمه فى الرعاية الصغرى . ولم يذكر رواية التفرقة
وتابعه فى الحاويين . قال فى الفروع : كذا قال .

وعنه لا يضمن فى الجميع . وذكر فى الرعاية الكبرى : رواية التفرقة . وقدم
الضمان مطلقاً . وأطلقهن ابن تيم .

الثانية : لا يجوز دفع الزكاة إلا لمن يظنه من أهلها . فلو لم يظنه من أهلها ،
فدفعها إليه ، ثم بان من أهلها : لم تجزه . على الصحيح من المذهب .
وقال فى الفروع : ويتوجه تخريج من الصلاة إذا أصاب القبلة .

الثالثة : الكفارة كالزكاة . فيما تقدم من الأحكام . ومن ملك فيهما الرجوع
ملكه وارثه .

فائدة : قوله ﴿ وَالصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ ﴾ .

هذا بلا نزاع . وهى أفضل من العتق . نقله حرب لحديث ميمونة . والعتق
أفضل من الصدقة على الأجانب ، إلا زمن الغلاء والحاجة . نقله بكر بن محمد

وأبو داود . وقال الحلواني في التبصرة ، وصاحب الحاوى الصغير : العتق أحب القرب إلى الله . انتهى . ويأتى ذلك أول كتاب العتق .

وهل الحج أفضل ، أم الصدقة مع عدم الحاجة ، أم مع الحاجة ؟ وعلى القريب ، أم على القريب مطلقاً ؟ فيه أربع روايات .

قال الشيخ تقي الدين : الحج أفضل من الصدقة . وهو مذهب أحمد انتهى .

قلت : الصدقة زمن المجاعة لا يعدلها شيء . لاسيما الجار . خصوصاً القرابة .

وقال في المستوعب : وصيته بالصدقة أفضل من وصيته بالحج التطوع .

فيؤخذ منه : أن الصدقة أفضل بلا حاجة . فيبقى قول خامس .

وفى كتاب الصفوة لابن الجوزى : الصدقة أفضل من الحج ومن الجهاد .

وسبق في أول صلاة التطوع : أن الحج أفضل من العتق .

فحيث قدمت الصدقة على الحج . فعلى العتق بطريق أولى . وحيث قدم

العتق على الصدقة . فالحج بطريق أولى . ويأتى في باب الولية : هل يجوز الأكل

من مال مَنْ في ماله حرام وحلال أم لا ؟ .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ

يَمُونُهُ ﴾ .

هكذا أطلق جماعة من الأصحاب . ومرادهم بالكفاية : الكفاية الدائمة

كما صرح به الأصحاب ، بمتجر أو غلة وقف وصنعة . وهذا المذهب مطلقاً . أعنى

الصدقة بالفاضل عن كفايته ، وكفاية من يمونه بمتجر ونحوه . وعليه أكثر

الأصحاب . وجزم به في المذهب ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه

في الفروع . وقال : ومعنى كلام ابن الجوزى في بعض كتبه : لا يكفي الاكتفاء

بالصنعة . وقاله في غلة وقف أيضاً . قال صاحب الفروع : وفي الاكتفاء بالصنعة

نظر . وقال ابن عقيل في موضع من كلامه : أقسم بالله لو عبس الزمان في وجهك

مرة لعبس في وجهك أهلك وجيرانك . ثم حث على إمساك المال .

وذكر ابن الجوزى فى كتابه « السر المصون » أن الأولى أن يدخر لحاجة تعرض . وأنه قد يتفق له مرفق فيخرج ما فى يده فينقطع مرفقه . فيلاقى من الضرر ومن الذل ما يكون الموت دونه . وذكر كلاماً طويلاً فى ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةً مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ : أَثْمٌ ﴾ . وكذا لو أضر ذلك بنفسه ، أو بغيره ، أو بكفالاته . قاله الأصحاب .

فائرة : قال فى الفروع : ظاهر كلام جماعة من الأصحاب : أنه إذا لم يضر فالأصل الاستحباب . وجزم فى الرعاية الكبرى بما ذكره بعض الأصحاب : أنه يكره التصديق قبل الوفاء والإنفاق الواجب .

قوله ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ - وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَالصَّبْرِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ - فَلَهُ ذَلِكَ ﴾ .

بلا نزاع ، لكن ظاهر ذلك : الجواز ، لا الاستحباب . وصرح به بعضهم وجزم المجد فى شرحه وغيره بالاستحباب . قال فى الفروع : دليلهم يقتضى ذلك

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَثِقْ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَجْزُ لَهُ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قاله أبو الخطاب وغيره : فيمنع من ذلك ، ويحجر عليه . وقال المصنف وغيره : يكره ذلك .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الضِّيقِ أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ عَنِ الْكَفَايَةِ التَّامَّةِ ﴾ .

بلا نزاع . زاد فى الفروع وغيره : وكذا من لاعادة له بالضيق .

فوائد

الأولى : ظهر مما سبق : أن الفقير لا يقتضى ويتصدق . ونص الإمام أحمد فى فقير لقرايته ولية : يستقرض ويهدى له . ذكره أبو الحسين فى الطبقات .

قال الشيخ تقي الدين : فيه صلة الرحم بالقرض .
قال في الفروع : ويتوجه أن مراده أنه يظن وفاء . وقال أيضاً : ويتوجه في
الأظهر أن أخذ صدقة التطوع أولى من الزكاة ، وأن أخذها سرّاً أولى .
قال : وفيها قولان للعلماء . أظن علماء الصوفية .
الثانية : تجوز صدقة التطوع على الكافر والغني وغيرها . نص عليه ، ولهم
أخذها .

الثالثة : يستحب التعفف . فلا يأخذ الغني صدقة ، ولا يتعرض لها . فإن أخذها
مظهراً للفاقة ، قال في الفروع : فيتوجه التحريم . قلت : وهو الصواب .
الرابعة : يحرم المنّ بالصدقة وغيرها . وهو كبيرة على نص أحمد : الكبيرة
مافيه حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة . ويبطل الثواب بذلك . وللأصحاب خلاف
فيه . وفيه بطلان طاعة بمعصية . واختار الشيخ تقي الدين الإحباط ، لمعنى الموازنة .
قال في الفروع : ويحتمل أن يحرم المنّ ، إلا عند من كفر إحسانه وأساء
إليه . فله أن يعدد إحسانه .

الخامسة : من أخرج شيئاً يتصدق به ، أو وكل في ذلك ، ثم بداله : استحب
أن يمضيه ولا يجب . قال الإمام أحمد : ما أحسن أن يمضيه . وعنه يمضيه ولا يرجع
فيه . وحمل القاضي ماروي عن أحمد : على الاستحباب . قال ابن عقيل : لا أعلم
للاستحباب وجهاً . قاله في القاعدة الثانية والخمسين . وهو كما قال . وإنما يتخرج
على أن الصدقة تتعين بالتعيين ، كالهدي والأضحية يتعينان بالقول . وفي تعيينهما
بالنية وجهان . انتهى .

وتقدم متى يملك الصدقة ؟ في آخر الباب الذي قبله فليعاود .

كتاب الصيام

فوائد

أمرها : الصوم والصيام في اللغة : الإمساك . وهو في الشرع : عبارة عن إمساك مخصوص في وقت مخصوص على وجه مخصوص .

الثاني : فرض صوم رمضان في السنة الثانية إجماعاً . فصام رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام تسع رمضانات إجماعاً .

الثالث : المستحب أن يقول « شهر رمضان » كما قال الله تعالى . ولا يكره قول « رمضان » بإسقاط « شهر » مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وذكر المصنف : يكره إلا مع قرينة . وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى وجهاً : يكره مطلقاً . وفي المنتخب : لا يجوز .

قوله ﴿ وَإِنْ حَالَ دُونَ مَنَظَرِهِ غَيْمٌ ، أَوْ قَتَرَ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ : وَجَبَ صِيَامُهُ بَنِيَّةَ رَمَضَانَ . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب عند الأصحاب . ونصروه . وصنفوا فيه التصانيف ، وردوا حجج المخالف . وقالوا : نصوص أحمد تدل عليه . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجب صومه قبل رؤية هلاله ، أو إكمال شعبان ثلاثين .

قال الشيخ تقي الدين : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه . وقال : لا أصل للوجوب في كلام الإمام أحمد ، ولا في كلام أحد من الصحابة .

ورد صاحب الفروع جميع ما احتج به الأصحاب للوجوب . وقال : لم أجد عن أحمد قولاً صريحاً بالوجوب ، ولا أمراً به . فلا يتوجه إضافته إليه . واختار هذه الرواية أبو الخطاب ، وابن عقيل . ذكره في الفائق . واختارها صاحب التبصرة . قاله في الفروع . واختارها الشيخ تقي الدين وأصحابه . منهم : صاحب التنقيح ، والفروع ، والفائق وغيرهم . وصححه ابن رزين في شرحه .

فعلى هذه الرواية : يباح صومه . قال فى الفائق : اختاره الشيخ تقي الدين وقيل : بل يستحب . قال الزركشى : اختاره أبو العباس . انتهى .
قال فى الاختيارات : وحكى عن أبى العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب صومه . انتهى .

وعنه الناس تبع للإمام ، إن صام صاموا ، وإلا فيتحرى فى كثرة كال الشهور ونقصها ، وإجباره بمن لا يكتفى به ، وغير ذلك من القرائن . ويعمل بظنه .
وقيل : إلا المنفرد برؤيته . فإنه يصومه على الأصح . وقيل : الناس تبع للإمام فى الصوم والفطر إلا المنفرد برؤيته ، فإنه يصومه . حكى هذين القولين صاحب الرعاية .
قلت : المذهب وجوب صوم المنفرد برؤيته ، على ما يأتى فى كلام المصنف رحمه الله قريباً .

وعنه صومه منهى عنه . قاله فى الفروع . وقال : اختاره أبو القاسم بن منده الأصفهاني ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل وغيرهم . قال الزركشى ، وقد قيل : إن هذا اختيار ابن عقيل ، وأبى الخطاب فى خلافهما . قال : والذى نصره أبو الخطاب فى الخلاف الصغير : كالأول . وأصل هذا فى الكبير . انتهى .

فعلى هذه الرواية ، قيل : يكره صومه . وذكره ابن عقيل رواية . وقيل : النهى للتحريم . ونقله حنبلي . ذكره القاضى . وأطلقهما فى الفروع ، والزركشى ، والفائق . فقال : وإذا لم يجب ، فهل هو مباح أو مندوب ، أو مكروه ، أو محرم ؟ على أربعة أوجه . اختار شيخنا الأول . انتهى .

قال بعض الأصحاب : يجىء فى صيامه الأحكام الخمسة . قال الزركشى : وقول سادس بالتبعية .

وعمل ابن عقيل فى موضع من الفنون بعادة غالبية ، كمضى شهرين كاملين .
فالثالث ناقص . وقال : هو معنى التقدير . وقال أيضاً : البعد مانع كالغيم . فيجب على كل حنبلي يصوم مع الغيم أن يصوم مع البعد لاحتماله .

وقال أيضاً : الشهور كلها مع رمضان في حق المظموه : كاليوم الذي يشك فيه من الشهر في التحرز ، وطلب التحقق . ولا أحد قال بوجوب الصوم ، بل بالتأخير ليقع أداء أو قضاء . كذا لا يجوز تقديم صوم لا يتحقق من رمضان . وقال في مكان آخر : أو يظنه ، لقبولنا شهادة واحد .

تنبيه : فعلى قول الأصحاب : يجوز صومه بنية رمضان ، حكماً ظنياً بوجوبه احتياطاً ، ويجزىء على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه ينويه حكماً جازماً بوجوبه . وذكره ابن أبي موسى عن بعض الأصحاب . وجزم به في الوجيز . قال الزركشي : حكى عن التميمي .

فعلى المتقدم - وهو الصحيح - يصلى التراويح . على أصح الوجهين . اختاره ابن حامد ، والقاضي ، وجماعة . منهم ولده القاضي أبو الحسين . قال في المستوعب في صلاة التطوع ، وصاحب الحاوي الكبير : هذا الأقوى عندي . قال المجد في شرحه : هو أشبه بكلام أحمد في رواية الفضل : القيام قبل الصيام احتياطاً لسنة قيامه ، ولا يتضمن محذوراً . والصوم نهى عن تقديمه . قال في تجريد العناية : وتصلى التراويح ليلتئذ في الأظهر . قال ابن تيمم : فعلت في أصح الوجهين . قال ابن الجوزي : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، واختيار مشايخنا المتقدمين . ذكره في كتاب « درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم » .

والوجه الثاني : لاتصلى التراويح . اقتصاراً على النص . اختاره أبو حفص والتميميون وغيرهم . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب المنور . وصححه في تصحيح الحرر . قال في التلخيص : وهو أظهر . قال الناظم : هو أشهر القولين . وأطلقهما في الحرر ، وشرح الهداية ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفاائق ، والزركشي ، والقواعد الفقهية . وهو ظاهر الفروع .

وأما بقية الأحكام - : من حلول الآجال ، ووقوع المتعلقات ، وانقضاء العدد ، ومدة الإيلاء وغير ذلك - : فلا يثبت منها شيء على الصحيح عندهم . وقدمه في

الفروع ، وقال : هو أشهر . وذكر القاضى احتمالا : تثبت هذه الأحكام كما ثبتت الصوم وتوابعه ، وتبينت النية ، ووجوب الكفارة بالوطء فيه ، ونحو ذلك . قال فى القواعد : وهو ضعيف . قال الزركشى : هما احتمالان للقاضى فى التعليق . وأطلقهما . وعلى رواية أنه ينويه حكما : بوجوبه جاز ما يصلى التراويح أيضا على الصحيح . وجزم به أكثر الأصحاب . وقيل : لا يصلى .

فائفة : قال فى المستوعب : فإن غمَّ هلال شعبان وهلال رمضان جميعاً : فعلى الرواية الأولى ، وهى المذهب عند الأصحاب : يجب أن يقدروا رجباً وشعباناً ناقصين ، ثم يصومون . ولا يفطرون حتى يروا هلال شوال ، ويتموا صومهم اثنين وثلاثين يوماً . وعلى هذا فقس إذا غمَّ هلال رجب وشعبان ، ورمضان . ويأتى باتم من هذا عند قوله « وإن صاموا لأجل الغيم لم يفطروا » .
قوله ﴿ وَإِذَا رَأَى الْهَلَالَ نَهَارًا ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ . فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ ﴾ .

هذا المذهب ، سواء كان أول الشهر أو آخره . جزم به فى الوجيز وغيره وقدمه فى الفروع وغيره . قال فى الفروع : هذا المشهور . قال الزركشى : هذا المذهب . فعليه لا يجب به صوم ، ولا يباح به فطر .
وعنه إذا رأى بعد الزوال فهو لليلة المقبلة ، وقبل الزوال للماضية . اختاره أبو بكر ، والقاضى . وقدمه فى الفائق .

وعنه إذا رأى بعد الزوال آخر الشهر فهو لليلة المقبلة . وإلا لليلة الماضية . قال فى المذهب : فأما إذا رأى فى آخره قبل الزوال : فهو للماضية . قولاً واحداً . وإن كان بعد الزوال ، فعلى روايتين . انتهى .

وعنه إذا رأى قبل الزوال وبعده آخر الشهر فهو لليلة المقبلة ، وإلا لليلة الماضية .

قوله ﴿وَإِذَا رَأَى الْهَلَالَ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلُّهُمْ الصَّوْمُ﴾ .

لا خلاف في لزوم الصوم على من رآه . وأما من لم يره : فإن كانت المطالع متفقة . لزمهم الصوم أيضاً . وإن اختلفت المطالع ، فالصحيح من المذهب : لزوم الصوم أيضاً . قدمه في الفروع ، والفائق ، والرعاية . وهو من المفردات . وقال في الفائق : والرؤية ببلد تلزم المكلفين كافة .

وقيل : تلزم من قارب مطلعهم . اختاره شيخنا - يعني به الشيخ تقي الدين - وقال في الفروع . وقال شيخنا - يعني به الشيخ تقي الدين - تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة . فإن اتفقت لزوم الصوم وإلا فلا . وقال في الرعاية الكبرى : يلزم من لم يره حكم من رآه . ثم قال : قلت : بل هذا مع تقارب المطالع واتفاقها ، دون مسافة القصر لا فيما فوقها ، مع اختلافها انتهى .

فاختار أن البعد مسافة القصر . وفرع فيها على المذهب وعلى اختياره . فقال : لو سافر من بلد لرؤية ليلة الجمعة إلى بلد لرؤية ليلة السبت فبعد . وتم شهره ولم يروا الهلال : صام معهم . وعلى المذهب : يفطر . فإن شهد به وقبل قوله أفطروا معه ، على المذهب . وإن سافر إلى بلد لرؤية ليلة الجمعة من بلد لرؤية ليلة السبت وبعد : أفطر معهم . وقضى يوماً على المذهب ، ولم يفطر على الثاني ، ولو عيد ببلد بمقتضى الرؤية ليلة الجمعة في أوله ، وسافرت سفينة أو غيرها سريعاً في يومه إلى بلد الرؤية ليلة السبت وبعده : أمسك معهم بقية يومه . لا على المذهب . انتهى .

قال في الفروع : كذا قال . قال وما ذكره على المذهب واضح . وعلى اختياره فيه نظر . لأنه في الأولى : اعتبر حكم البلد المنتقل إليه . لأنه صار من جملتهم . وفي الثانية : اعتبر حكم المنتقل منه . لأنه التزم حكمه . انتهى .

قوله ﴿وَيُقْبَلُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ قَوْلُ عَدْلٍ وَاحِدٍ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقال في الرعاية : ويثبت

بقول عدل واحد . وقيل : حتى مع غيم وقتر . فظاهره : أن المقدم خلافه . قال
في الفروع : والمذهب التسوية . وعنه لا يقبل فيه إلا عدلان كبقية الشهود .
واختار أبو بكر أنه إن جاء من خارج المصر ، أو رآه في المصر وحده ، لا في
جماعة : قبول قول عدل واحد ، وإلا اثنان . وحكى هذه رواية . قال في الرعاية ،
وقيل عنه : إن جاء من خارج المصر أو رآه فيه لا في جمع كثير : قبل وإلا فلا .
فقال في هذه الرواية « لا في جمع كثير » ولم يقل « وإلا اثنان » .
فعلى المذهب : هو خبر لا شهادة . على الصحيح من المذهب . فيقبل قول
عبد وامرأة واحدة .

وقال في المبهمج : أما الرؤية : فيصوم الناس بشهادة الرجل العدل أو امرأتين .
فظاهره : أنه لا يقبل قول امرأة واحدة . ويأتى الخلاف فيها .
وعلى المذهب أيضاً : لا يختص بحاكم . بل يلزم الصوم من سمعه من عدل .
قال بعض الأصحاب : ولو رد الحاكم قوله .

وقال أبو البقاء : إذا ردت شهادته ولزم الصوم ، فأخبره غيره : لم يلزمه بدون
ثبوت . وقيل : إن وثق إليه لزمه . ذكره ابن عقيل .

وعلى المذهب : لا يعتبر لفظ « الشهادة » وذكر القاضى فى شهادة القاذف :
أنه شهادة لا خبر ، فتعكس هذه الأحكام ، وذكر بعضهم وجهين ، هل هو
خبر أو شهادة ؟ قال فى الرعاية : وفى المرأة والعبد - إذا قلنا يقبل قول عدل -
وجهان . وأطلق فى قبول المرأة الواحدة - إذا قلنا يقبل قول عدل واحد -
الوجهان فى الرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاويين ، والفاثق . وقال فى الكافى :
يقبل قول العبد . لأنه خبر . وفى المرأة وجهان . أحدهما : يقبل . لأنه خبر .
والثانى : لا يقبل . لأن طريقه الشهادة . ولهذا لا يقبل فيه شهادة شاهد الفرع
مع إمكان شاهد الأصل . ويطلع عليه الرجل كهلال شوال . قال فى الفروع :
كذا قال .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا يقبل قول الصبي المميز والمستور ، وهو صحيح . وهو المذهب . وقطع به أكثرهم . وقال في الفروع : يتوجه في المستور والمميز الخلاف .

فأمره : إذا ثبت الصوم بقول عدل ثبتت بقية الأحكام . على الصحيح من المذهب . جزم به المجد في شرحه في مسألة النعيم . وقطع به في القاعدة الثالثة والثلاثين بعد المائتين . وقال : صرح به ابن عقيل في عمد الأدلة . وقدمه في الفروع . وقال القاضي في مسألة النعيم - مفرقاً بين الصوم وبين غيره - : وقد ثبتت الصوم مالا يثبت الطلاق والعق ويحل الدين . وهو شهادة عدل . ويأتى إن شاء الله تعالى : إذا علق طلاقها بالحمل . فشهد به امرأة .

قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وحكاه الترمذى إجماعاً وقال في الرعاية الكبرى : وعنه يقبل في هلال شوال عدل واحد بموضع ليس فيه غيره . فعلى المذهب : قال الزركشى : قبوله بشهادة عدلين يحتمل عند الحاكم ، ويحتمل مطلقاً . وبه قطع أبو محمد . فجوز الفطر بقولهما لمن يعرف حالهما . ولو ردهما الحاكم لجهله بهما . ولكل واحد منهما الفطر . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا صَامُوا بِشَهَادَةِ اِثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، فَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ أَفْطَرُوا ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يفطرون مع الصحو . وصححه في الحاويين . قال في الفروع : اختاره في المستوعب ، وأبو محمد بن الجوزى . لأن عدم الهلال يقين . فيقدم على الظن . وهو الشهادة . انتهى .

قلت : ليس كما قال صاحب المستوعب . وصاحب المستوعب قطع بالفطر ، فقال « وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَفْطَرُوا . وَجْهًا وَاحِدًا » .

قوله ﴿وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

عند الأكثر . وقيل : هما روايتان . وأطلقهما في الكافي ، والمغنى ، والرايعتين ، والفروع ، والفائق ، والشرح .

أمرهما : لا يفطرون . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في العمدة ، والمنور ، والمنتخب . وصححه في التصحيح ، والمذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، والنظم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . قال في القواعد : أشهر الوجهين لا يفطرون . انتهى . وقدمه في الهداية ، والفصول ، والمستوعب ، والهادي ، والتلخيص ، والمحرم ، وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : يفطرون . اختاره أبو بكر . وجزم به في الوجيز ، والتسهيل ، وظاهر كلامه في الحاويين : أن على هذا الأصحاب . فإنه قال فيها : ومن صام بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ، ولم يره مع الغيم : أفطر . ومع الصحو : يصوم الحادي والثلاثين . هذا هو الصحيح . وقال أصحابنا : له الفطر بعد إكمال الثلاثين ، صحواً كان أو غيماً . وإن صام بشهادة واحد ، فعلى ما ذكرنا في شهادة اثنين . وقيل : لا يفطر بحال . انتهى .

وقيل : لا يفطرون إن صاموا بشهادة واحد إلا إذا كان آخر الشهر غيم . قال المجد في شرحه : وهذا حسن إن شاء الله تعالى . واختاره في الحاويين ، قوله ﴿وَإِنْ صَامُوا لِأَجْلِ الْغَيْمِ لَمْ يُفْطَرُوا﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقيل : يفطرون . وقال في الرعاية قلت : إن صاموا جزءاً مع الغيم أو القتر أفطروا ، وإلا فلا .

قلت : وكلا القولين ضعيف جداً . فلا يعمل بهما .

فعلى المذهب : إن غم هلال شعبان ، وهلال رمضان . فقد يصام اثنان وثلاثون يوماً ، حيث نقصنا رجب وشعبان وكانا كاملين . وكذا الزيادة إن غم هلال رمضان وشوال وأكملنا شعبان ورمضان وكانا ناقصين . قال فى المستوعب : وعلى هذا فقس . قال فى الفروع : وليس مراده مطلقاً .

فأمره : لو صاموا ثمانية وعشرين يوماً ، ثم رأوا هلال شوال : أفطروا قطعاً . وقضوا يوماً فقط . على الصحيح من المذهب . ونقله حنبل . وجزم به المجد فى شرحه وغيره . وقدمه فى الفروع . وقال : ويتوجه تخريج وإحتمال . يعنى أنهم يقضون يومين .

قوله ﴿ وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ : لَزِمَهُ الصَّوْمُ ﴾

وهذا الصحيح من المذهب . وعابه أكثر الأصحاب . ونقل حنبل : لا يلزمه الصوم . واختاره الشيخ تقي الدين .

قال الزركشى ، وصاحب الفائق : هذه الرواية عن أحمد .

فعلى المذهب : يلزمه حكم رمضان . فيقع طلاقه وعتقه المعلق بهلال رمضان وغير ذلك من خصائص الرضائية

وعلى الرواية الثانية : قال فى المستوعب ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم : لا يلزمه شيء . واختاره الشيخ تقي الدين . وظاهر ما قدمه فى الفروع : أنه يلزمه جميع الأحكام ، خلا الصيام على هذه الرواية . ويأتى فى باب ما يفسد الصوم عند قوله « وإن جامع فى يوم رأى الهلال فى ليلته وردت شهادته » بعض ما يتعلق بذلك فعلى الأولى : هل يفطر يوم الثلاثين من صيام الناس . لأنه قد أكمل العدة فى حقه أم لا يفطر ؟ فيه وجهان . ذكرهما أبو الخطاب . وقال فى الرايعتين ، وتابعه

في الفائق ، قلت : فعلى الأول هل يفطر مع الناس أو قبلهم ؟ يحتمل وجهين . وأطلق الوجهين في الفروع . وقال : ويتوجه عليهما وقوع طلاقه وحلول دينه المعلقين به . قال في الرعاية : قلت فعلى الأول يقع طلاقه ويحل دينه المعلقين به . قلت : وهو الصواب .

وقواعد الشيخ تقي الدين : أنه لا يفطر إلا مع الناس ، ولا يقطع طلاقه المعلق ، ولا يحل دينه . وتقدم إذا قلنا يقبل قول عدل واحد : أنه خبر لا شهادة . فيلزم من أخيره الصوم .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحْدَهُ : لَمْ يَفْطَرْ ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو حكيم : يتخرج أن يفطر . واختاره أبو بكر . قال ابن عقيل : يجب الفطر سرّاً . وهو حسن . وقال في الرعاية الكبرى - فيمن رأى هلال شوال وحده - وعنه يفطر . وقيل : سرّاً . قال في الفروع : كذا قال . قال المجد في شرحه : لا يجوز إظهار الفطر إجماعاً قال القاضي : ينكر على من أكل في رمضان ظاهراً ، وإن كان هناك عذر . قال في الفروع : فظاهره المنع مطلقاً . وقيل لابن عقيل : يجب منع مسافر ومريض وحائض من الفطر ظاهراً لئلا يتهم ؟ فقال : إن كانت أعذار خفية يمنع من إظهاره ، كمرضى لا أمانة له ، ومسافر لا علامة عليه .

تفسير : قال الشيخ تقي الدين : والنزاع في أصل المسألة مبني على أصل . وهو أن الهلال : هل هو اسم لما يطلع في السماء وإن لم يظهر ، أو أنه لا يسمى هلالاً إلا بالظهور والاشتهار ؟ كما يدل عليه الكتاب ، والسنة ، والاعتبار ؟ فيه قولان للعلماء . هما روايتان عن الإمام أحمد .

فائدتاه

أما هما : قال المجد في شرحه : المنفرد بمفازة ليس بقر به بلد ، يبنى على يقين

رويته . لأنه لا يتيقن مخالفة الجماعة . بل الظاهر الرؤية بمكان آخر .

الثانية : لو رآه عدلان ، ولم يشهدا عند الحاكم . أو شهدا فردهما لجهله بهما :
لم يحز لأحدهما ، ولا لمن عرف عدالتهما : الفطر بقولهما في قياس المذهب . قاله المجد
في شرحه . لما فيه من الاختلاف . وتشيت الكلمة ، وجعل مرتبة الحاكم لكل
إنسان . وقدمه في الفروع . وجزم المصنف والشارح بالجواز [وهو الصواب] .

قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَبَهَتِ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَسِيرِ : تَحَرَّى وَصَامَ . فَإِنْ وَافَقَ
الشَّهْرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ أَجَزَّاهُ ﴾ .

إن وافق صوم الأسير ومن في معناه - كالمطمور ومن بمقازة ونحوهم - شهر
رمضان . فلا نزاع في الاجزاء . وإن وافق ما بعده ما بعده . فتارة يوافق رمضان
القابل ، وتارة يوافق ما قبل رمضان القابل . فإن وافق ما قبل رمضان القابل :
فلا نزاع في الاجزاء . كما جزم به المصنف . لكن إن صادف صومه شوالاً
أو ذا الحجة صام بعد الشهر يوماً مكان يوم العيد ، وأربعاً إن قلنا : لاتصام أيام
التشريق .

ويأتى ما إذا صام شهراً كاملاً عن رمضان . وكان أحدهما ناقصاً في « باب
ما يكره ويستحب » .

وإن وافق رمضان السنة القابلة ، فقال المجد في شرحه : قياس المذهب :
لا يحزئه عن واحد منهما إن اعتبرنا نية التعيين . وإن لم نعتبرها وقع عن رمضان
الثاني . وقضى الأول . واقتصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ قَبْلَهُ لَمْ يُحْزِهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقال في الفائق : قلت وتتوجه
الصحة ، بناء على أن فرضه اجتهاده .

فعلى المذهب : لو صام شعبان ثلاث سنين متوالية ، ثم علم بعد ذلك : صام

ثلاثة أشهر ، شهراً على إثر شهر . كالصلاة إذا فاتته . نقله مهنا . وذكره أبو بكر في التنبيه . قال في الفروع : ومرادهم - والله أعلم - أن هذه المسألة كالشك في دخول وقت الصلاة ، على ما سبق ، وسبق في باب النية : تصح نية القضاء بنية الأداء وعكسه إذا بان خلاف ظنه للعجز عنها انتهى .

فائدة : لو تحرى وشك : هل وقع صومه قبل الشهر أو بعده ؟ أجزاءه ، كمن تحرى في الغيم وصلى . ولو صام بلا اجتهاد : فحكمه حكم من خفيت عليه القبلة على ما تقدم . ولو ظن أن الشهر لم يدخل فصام ، ثم تبين أنه كان دخل لم يحزه . وسبق في القبلة وجه بالأجزاء . فكذا هنا .

ولو شك في دخوله ، فكما لو ظن أنه لم يدخل . وقال في الرعاية : **يحتمل وجهين . قال في الفروع : كذا قال .**

ونقل مهنا : إن صام لا يدرى : هو رمضان أولاً ؟ فإنه يقضى إذا كان لا يدرى ويأتى ما يتعلق بالقضاء في بابه .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ إِلَّا عَلَى الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْقَادِرِ عَلَى الصَّوْمِ ﴾ .

احتراراً من غير القادر ، كالعاجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه . وما في معناه ، على ما يأتى إن شاء الله تعالى .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ وَلَا مُجْنُونٍ ﴾ .

تقدم حكم الكافر في كتاب الصلاة . والردة تمنع صحة الصوم إجماعاً . فلو ارتد في يوم ثم أسلم فيه أو بعده ، أو ارتد في ليلة ثم أسلم فيها . فجزم المصنف وغيره بقضائه . وقال الحجد : ينبى على الروايتين فيما إذا وجد الموجب في بعض اليوم . فإن قلنا : يجب ، وجب هنا ، وإلا فلا . وأما المجنون : فيأتى حكمه بعد ذلك .

قوله ﴿وَلَا صَبِيٍّ﴾ .

يعنى لا يجب الصوم عليه . وهو الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . قال القاضى : المذهب عندى رواية واحدة : لا يجب الصوم حتى يبلغ . وعنه يجب على المميز إن أطاقه ، وإلا فلا . اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى ، وأطلقهما فى الحاويين . وأطلق فى الترغيب وجهين . وأطلق ابن عقيل الروایتين ومرادهم : إذا كان مميزاً ، كما صرح به جماعة .

وعنه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه . وقد قال الخرقى : يؤخذ به إذا . فأمره : أ كثر الأصحاب أطلق الإطاقة . وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع . وقدمه فى الرعاية . وحدد ابن أبى موسى إطاقتَه بصوم ثلاثة أيام متوالية ولا يضره . قوله ﴿لَكِنْ يُؤْمَرُ بِهِ إِذَا أَطَاقَهُ . وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِيَعْتَادَهُ﴾ .

يعنى : على القول بعدم الوجوب . قال أ كثر الأصحاب : يكون الأمر بذلك والضرب عند الإطاقة . قاله فى الفروع . وذكر المصنف قول الخرقى . وقال : اعتباره بالعشر أولى ، لأمره عليه أفضل - الصلاة والسلام - بالضرب على الصلاة عندها . وقال الجدد : لا يؤخذ به ويضرب عليه فيما دون العشر . كالصلاة وعلى كلا القولين : يجب ذلك على الولى . صرح به جماعة من الأصحاب . واقتصر عليه فى الفروع . وقال ابن رزین : يسن لوليه ذلك .

فأمره : حيث قلنا بوجوب الصوم على الصبي . فإنه يعصى بالفطر . ويلزمه الإمساك والقضاء كالبالغ .

قوله ﴿وَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّؤْيَا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ : لَزِمَهُمُ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب رواية : لا يلزم

الإمساك . وأطلقهما في الهداية . وقال الشيخ تقي الدين : يمسك ولا يقضى ، وأنه لو لم يعلم بالرؤية إلا بعد الغروب لم يلزمه القضاء .

قوله ﴿وَإِنْ أَسْلَمَ كَافِرٌ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ، أَوْ بَلَغَ صَبِيٌّ. فَكَذَلِكَ﴾

يعنى يلزمهم الإمساك والقضاء إذا وجد ذلك في أثناء النهار . وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يجب الإمساك ولا القضاء . وقدمه ابن رزين وقال : لأنه لم يدرك وقتاً يمكنه التلبس . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الخرقى في الكافي . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والفائق ، والشرح . وأطلقهما في المجنون في المغنى . وقال الزركشى : وحكى أبو العباس رواية فيما أظن - واختارها - يجب الإمساك دون القضاء . والقضاء في حق هؤلاء من مفردات المذهب . ويأتى أحكام المجنون .

فأمره : لو أسلم الكافر الأصلي في أثناء الشهر : لم يلزمه قضاء ماسبق منه بلا خلاف عند الأئمة الأربعة .

قوله ﴿وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ صَائِماً﴾ أى بالسن والاحتلام ﴿أَتَمَّ . وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي﴾ .

كندره إتمام نفل . قال في الخلاصة ، والبلغة : فلا قضاء في الأصح . وصححه في تصحيح المحرم . وقدمه في المستوعب ، والتلخيص ، وشرح ابن رزين ﴿وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ﴾ كالصلاة إذا بلغ في أثنائها . وجزم به في الإفادات ، والوجيز . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والكافي ، والمغنى ، والمهady ، والمجد في شرحه ، ومحرمه ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والشرح والخلاف هنا مبنى على الصحيح من المذهب في المسألة التي قبلها .

فأمره : لو علم أنه يبلغ في أثناء اليوم بالسن : لم يلزمه الصوم قبل زوال عذره لوجود المبيح . قاله الأصحاب . ولو علم المسافر أنه يقدم غداً لزمه الصوم . على

الصحيح . نقله أبو طالب ، وأبو داود . كمن نذر صوم يوم يقدم فلان وعلم قدومه في غد . وهو من المفردات .

وقيل : يستحب لوجود سبب الرخصة . قال المجد : وهو أقيس . لأن المختار أن من سافر في أثناء يوم له الفطر .

قوله ﴿ وَإِنْ طَهَّرْتَ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ ، أَوْ قَدِمَ الْمَسَافِرُ مُفْطِرًا فَعَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ ﴾ .

إجماعاً . وفي الإمساك روايتان . وأطلقهما في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والشرح .

إبراهيم : يلزمه الإمساك . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : لزهم الإمساك . على الأصح . وصححه في التصحيح ، وفصول ابن عقيل . قال في تجريد العناية : أمسكوا على الأظهر . ونصره في المبهم . وجزم به في الإيضاح ، والوجيز ، والإفادات . وقدمه في المستوعب ، والفاائق .

والرواية الثانية : لا يلزمهم الإمساك .

وتقدم أن من أبيح له الفطر - من الحائض ، والمريض وغيرهما - لا يجوز لهم إظهاره عند قوله « وإن رأى هلال شوال وحده لم يفطر » . ويأتى في أحكام أهل الذمة منعهم من إظهار الأكل في رمضان .

فوائد

الأولى : لو برىء المريض مفطراً . فحكمه حكم الحائض والنفساء والمسافر .

الثانية : لو أفطر المقيم متعمداً ، ثم سافر في أثناء اليوم ، أو تعمدت المرأة الفطر ، ثم حاضت في أثناء اليوم : لزهم الإمساك في السفر والحيض . نقله ابن القاسم وحنبلي . فيعابى بها . ووجه في الفروع عدم الإمساك مع الحيض والسفر خلافاً .

وقال في المستوعب : وعنه في صائم أفطر عمداً ، أو لم ينو الصوم حتى أصبح : لا إمساك عليه . قال في الفروع : كذا قال .

وأطلق جماعة الروايتين في الإمساك . وقال في الفصول : يمك من لم يفطر . وإلا فروايتان . ونقل الحلواني : إذا قال المسافر أفطر غداً : أنه كقدومه مفطراً . وجعله القاضي محل وفاق .

الثالثة : إذا قلنا : لا يجب الإمساك . فقدم مسافر مفطراً . فوجد أمر أنه قد طهرت من حیضها : جاز أن يطأها . فيعابى بها .

الرابعة : لو حاضت امرأة في أثناء يوم . فقال الإمام أحمد : تمسك كمسافر قدم هذا الصحيح من المذهب : وجعلها القاضي كعكسها ، تغليباً للواجب . ذكره ابن عقيل في المنشور . وذكر في الفصول - فيما إذا طراً المانع - روايتين . وذكره المجد قال في الفروع : يؤخذ من كلام غيره إن طراً جنون - وقلنا : يمنع الصحة وأنه لا يقضى - أنه هل يقضى ؟ على روايتين في إفاقة في أثناء يوم ، بجامع أنه أدرك جزءاً من الوقت . قال في الفروع ، وظاهر كلامهم : الإمساك مع المانع . وهو أظهر . الخامسة : لا يلزم من أفطر في صوم واجب - غير رمضان - الإمساك . ذكره جماعة . وقدمه في الفروع . وقيل : يلزم .

قوله ﴿ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ أَفْطَر . وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ﴾ .

بلا نزاع . لكن لو كان الكبير مسافراً أو مريضاً ، فلا فدية لفظره بعذر معتاد . ذكره القاضي في الخلاف . قاله في الفروع . وقال المجد في شرحه : ذكره القاضي في تعليقه . وهما كتاب واحد . ولا قضاء عليه والحالة هذه . للعجز عنه . وتبع القاضي من بعده . فيعابى بها .

ويأتى حكم الكفارة إذا عجز عنها بعد أحكام الحامل والمرضع .

ويأتى آخر باب ما يفسد الصوم : إذا عجز عن كفارة الوطء وغيره .

فائدتاه

إمراهما : لو أطعم العاجز عن الصوم : لكبير ، أو مرض لا يرجى برؤه ، ثم قدر على القضاء . فالصحيح من المذهب : أن حكمه حكم المعصوب في الحج إذا حُجَّ عنه ثم عوفي ، على ما يأتى في كلام المصنف في كتاب الحج . جزم به المجد وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وذكر بعض الأصحاب احتمالين . أحدهما : هذا . والثانى : يلزمه القضاء بنفسه .

الثانية : المراد بالإطعام هنا : ما يحزىء في الكفارة . قاله الأصحاب .
تنبيه : ظاهر قوله « أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً » أنه لا يحزىء الصوم عنهما . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين : لو تبرع إنسان بالصوم عن لا يطيقه لكبير ونحوه ، أو عن ميت . وهما معسران : توجه جوازه . لأنه أقرب إلى المائلة من المال . وحكى القاضى فى صوم النذر فى حياة الناذر نحو ذلك .

قوله ﴿ وَالْمَرِيضُ إِذَا خَافَ الضَّرَرَ وَالْمَسَافِرُ : اسْتُحِبَّ لَهُمَا الْفِطْرُ ﴾
أما المريض إذا خاف زيادة مرضه ، أو طوله ، أو كان صحيحاً ، ثم مرض في يومه ، أو خاف مرضاً لأجل العطش أو غيره : فإنه يستحب له الفطر . ويكره صومه وإتمامه إجماعاً .

فوائده

إمراها : من لم يمكنه التداوى في مرضه وتركه يضر به . فله التداوى . نقله حنبل فيمن به رمد يخاف الضرر بترك الاكتحال لتضرره [بالصوم] كتضرره بمجرد الصوم .

الثانية : مفهوم قوله « والمريض إذا خاف الضرر » أنه إذا لم يخف الضرر

لا يفطر . وهو صحيح . وعليه الأصحاب . وجزم به في الرعاية في وجع رأس
وحى . ثم قال قلت : إلا أن يتضرر . قال في الفروع : كذا قال .
وقيل لأحمد : متى يفطر المريض ؟ قال إذا لم يستطع . قيل : مثل الحمى ؟
قال : وأي مرض أشد من الحمى ؟

الثالثة : إذا خاف التلف بصومه : أجزأ صومه وكره . على الصحيح من المذهب
وقدمه في الفروع . وقال في عيون المسائل ، والانتصار ، والرعايتين ، والحاويين ،
والفائق وغيرهم : يحرم صومه . قال في الفروع : ولم أجدهم ذكروا في الإجزاء خلافاً
وذكر جماعة في صوم الظهار : أنه يجب فطره بمرض مخوف .
الرابعة : لو خاف بالصوم ذهاب ماله : فسبق أنه عذر في ترك الجمعة والجماعة
في صلاة الخوف .

الخامسة : لو أحاط العدو ببلد والصوم يضعفهم . فهل يجوز الفطر ؟ ذكر
الخلال روايتين . وقال ابن عقيل : إن حصر العدو بلداً ، أو قصد المسلمون عدواً
لمسافة قريبة : لم يحز الفطر والقصر على الأصح . ونقل حنبل إذا كانوا بأرض العدو
وهم بالقرب أفطروا عند القتال .

واختار الشيخ تقي الدين : الفطر للتقوى على الجهاد وفعله هو ، وأمر به لما نزل
العدو دمشق . وقدمه في الفائق . وهو الصواب . فعلى القول بالجواز يعاين بها .
وذكر جماعة - فيمن هو في الغزو ، وتحضر الصلاة والماء إلى جنبه يخاف إن
ذهب إليه على نفسه ، أو فوت مطلوبه - فعنه يتيم ويصلي . اختاره أبو بكر .
وعنه لا يتيم ويؤخر الصلاة . وعنه إن لم يخف على نفسه تواضاً وصلى .
وسبق ذلك في التيمم . وأن المذهب : أنه يتيم ويصلي .

السادسة : لو كان به شبق يخاف منه تشقق أنثيه : جامع وقضى ولا يكفر ،
نقله الشالنجي .

قال الأصحاب : هذا إذا لم تندفع شهوته بدونه . فإن اندفعت شهوته بدون الجماع لم يجز له الجماع . وكذا إن أمكنه أن لا يفسد صوم زوجته لم يجز . وإلا جاز للضرورة . فإذا تضرر بذلك ، وعنده امرأة حائض وصائمة . ففيل : وطء الصائمة أولى ، لتحريم الحائض بالكتاب ، ولتحريمها مطلقاً . صححه العلامة ابن رجب في القاعدة الثانية عشرة بعد المائة [وقدمه ابن رزين في شرحه] .

وقيل : يتخير لإفساد صومها . وأطلقهما في الفروع [وهما احتمالان بوجهين مطلقين في المعنى ، والشرح] .

السابعة : لو تعذر قضاؤه لدوام شبّقه : فحكمه حكم العاجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه . على ما تقدم قريباً . ذكره في الفروع وغيره .

الثامنة : حكم المرض الذي ينفع فيه بالجماع : حكم من يخاف من تشقق أنثيه قوله ﴿ وَالْمَسَافِرُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْفِطْرُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وهو من المفردات . سواء وجد مشقة أم لا . وفيه وجه : أن الصوم أفضل . ذكره في القاعدة الثانية والعشرين من القواعد الأصولية .

فوائد

إمراها : المسافر هنا : هو الذي يباح له القصر ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : يباح له الفطر . ولو كان السفر قصيراً .

الثانية : لو صام في السفر أجزاءه . على الصحيح من المذهب ، كما قطع به المصنف هنا . وعليه الأصحاب . ونقل حنبلي : لا يعجبني . واحتج حنبلي بقوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - « ليس من البر الصوم في السفر » قال في الفروع : والسنة الصحيحة ترد هذا القول . ورواية حنبلي تحتمل عدم الاجزاء . ويؤيده تفرد حنبلي . وحملها على رواية الجماعة أولى .

فعلى المذهب : لو صام فيه كره . على الصحيح من المذهب . وحكاه المجد عن الأصحاب . قال : وعندى لا يكره إذا قوى عليه . واختاره الآجری . وظاهر كلام ابن عقيل في مفرداته وغيره : لا يكره . بل تركه أفضل . قال : وليس الصوم أفضل . وهو من المفردات . وفرق بينه وبين رخصة القصر : أنها جمع عليها . تبرأ بها الذمة . قال في الفروع : ورد بصوم المريض ، وبتأخير المغرب ليلة المزدلفة .

الثالث : لو سافر ليفطر حرم عليه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَا فِي رَمَضَانَ عَنْ غَيْرِهِ ﴾ .

يعنى المسافر والمريض . أما المريض : فلا نزاع في عدم الجواز . وأما المسافر : فالمذهب - وعليه الأصحاب - أنه لا يجوز مطلقاً . وقيل : للمسافر صوم النفل فيه . قال في الرعاية : وهو غريب بعيد . فعلى المذهب : لو خالف وصام عن غيره . فهل يقع باطلا ، أو يقع ما نواه ؟ قال في الفروع : هي مسألة تعيين النية . يعنى الآتية في أول الفصل من هذا الباب وعلى المذهب : أيضاً لو قلب صوم رمضان إلى نفل ، لم يصح له النفل . ويبطل فرضه إلا على رواية عدم التعمين .

فائدة : لو قدم من سفره في أثناء النهار . وكان لم يأكل : فهل ينعقد صومه نفلاً ؟ قال القاضى : لا ينعقد نفلاً . ذكره عنه في الفصول . واقتصر عليه .

قوله ﴿ وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ فَلَهُ الْفِطْر ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز له الفطر بالجماع . لأنه لا يقوى على السفر .

فعلى الأول ، قال أكثر الأصحاب : لأن من له الأكل له الجماع ، كمن لم ينو . وذكر جماعة من الأصحاب - منهم المصنف ، والشارح - أنه يفطر بنية الفطر . فيقع الجماع بعد الفطر .

فعلى هذا : لا كفارة بالجماع . اختاره القاضى ، وأكثر الأصحاب . قاله المجد .
وقدمه فى الفروع . وذكر بعضهم رواية : أنه يكفر . وجزم به على هذا . قال فى
الفروع : وهو أظهر . انتهى .

وعلى الرواية الثانية : إن جامع كفر . على الصحيح عليها . وعنه لا يكفر .
لأن الدليل يقتضى جوازه . فلا أقل من العمل به فى إسقاط الكفارة . لكن له
الجماع بعد فطره بغيره ، كفطره بسبب مباح .

ويأتى ذلك فى كلام المصنف فى آخر باب ما يفسد الصوم . وهو قوله « وإن
نوى الصوم فى سفره ، ثم جامع فلا كفارة عليه » .

فأمره : المريض الذى يباح له الفطر : حكمه حكم المسافر فيما تقدم . قاله المصنف
والمجد وغيرهما . وجعله القاضى وأصحابه ، وابن شهاب فى كتب الخلاف : أصلاً
للكفارة على المسافر ، بجامع الإباحة . وجزم جماعة من الأصحاب بالإباحة على النفل
ونقل مهنا فى المريض : يفطر بأكل . فقلت : بجامع ؟ قال : لا أدرى .
فأعدت عليه . فحول وجهه عنى .

**قوله « وَإِنْ نَوَى الْخَاضِرُ صَوْمَ يَوْمٍ ، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ . فَلَهُ
الْفِطْرُ »**

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب ، سواء كان طوعاً أو كرهاً . وهو
من مفردات المذهب . ولكن لا يفطر قبل خروجه .

وعنه لا يجوز له الفطر مطلقاً . ونقل ابن منصور : إن نوى السفر من الليل .
ثم سافر فى أثناء النهار : أفطر . وإن نوى السفر فى النهار ، وسافر فيه . فلا يعجبني
أن يفطر فيه . والفرق : أن نية السفر من الليل تمنع الوجوب إذا وجد السفر فى
النهار . فيكون الصيام قبله مراعى . بخلاف ما إذا طرأت النية والسفر فى أثناء النهار
قال فى القواعد : وعنه لا يجوز له الفطر بجامع ، ويجوز بغيره .

فعلى المنع : لو وطئ . وجبت الكفارة على الصحيح .

وجعلها بعض الأصحاب كمن نوى الصوم في سفره ، ثم جامع . على ما تقدم قريباً .

وعلى الجواز - وهو المذهب - : الأفضل له أن لا يفطر . ذكره القاضى وابن عقيل ، وابن الزاغونى وغيرهم . واقتصر عليه فى الفروع وغيره . فيعابى بها .
قوله ﴿ وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَتَا . وَقَضَتَا ﴾ .
يعنى من غير إطعام . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وذكر بعضهم رواية بالإطعام .

قال الزركشى : هو نص أحمد فى رواية الميمونى وصالح . وذكره وتأوله القاضى على خوفها على ولدها . وهو بعيد . انتهى .
فائده : يكره لهما الصوم والحالة هذه قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا ، أَفْطَرَتَا . وَقَضَتَا . وَأَطْعَمَتَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ﴾ .

إذا خافتا على ولديهما أفطرتا . على الصحيح من المذهب ، بلا ريب . وأطلقه أكثر الأصحاب . وقال المجد فى شرحه - وتبعه فى الفروع - : إن قبل ولد المرخصة ثدى غيرها ، وقدرت أن تستأجر له ، أو له ما يستأجر منه . فلتفعل ولتصم وإلا كان لها الفطر . انتهى . ولعله مراد من أطلق .

فوائد

إصرارها : يكره لهما الصوم والحالة هذه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر ابن عقيل فى [فنونه] النسخ : إن خافت حامل ومرضع على حمل وولد ، حال الرضاع : لم يحل الصوم . وعليها القدية . وإن لم تحف لم يحل الفطر .

الثانية : يجوز الفطر للظئر - وهى التى ترضع ولد غيرها - إن خافت عليه ،

أو على نفسها . قاله الأصحاب . وذكر في الرعاية قولاً : أنه لا يجوز لها الفطر إذا خافت على رضيعها . وحكاها ابن عقيل في الفنون عن قوم .
قلت : لو قيل : إن محل ما ذكره الأصحاب : إذا كانت محتاجة إلى رضاعه ، أو هو محتاج إلى رضاعها . فأما إذا كانت مستغنية عن إرضاعه ، أو هو مستغن عن إرضاعها : لم يجز لها الفطر .

الثالثة : يجب الإطعام على من يمون الولد . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال ابن عقيل في الفنون : يحتمل أنه على الأم . وهو أشبه . لأنه تبع لها . ولهذا وجبت كفارة واحدة . ويحتمل أنه بينها وبين من تلزمه نفقته من قريب ، أو من ماله . لأن الإرفاق لها .

وكذلك الظئر . فلو لم تفطر الظئر فتغير لبنها أو نقص : خُير المستأجر . فإن قصدت الإضرار أئمت . وكان للحاكم إلزامها الفطر بطلب المستأجر . ذكره ابن الزاغوني .

وقال أبو الخطاب : إن تأذى الصبي بنقصه أو تغييره : لزمتها الفطر . فإن أبت فله الفسخ . قال في الفروع : فيؤخذ من هذا : أنه يلزم الحاكم إلزامها بما يلزمها . وإن لم تقصد به الضرر بلا طلب قبل الفسخ . قال : وهذا متجه .

الرابعة : يجوز صرف الإطعام إلى مسكين واحد جملة واحدة . بلا نزاع . قال في الفروع : وظاهر كلامهم : إخراج الإطعام على الفور لوجوبه . قال : وهذا أقيس . انتهى .

قلت : قد تقدم في أول باب إخراج الزكاة : أن المنصوص عن الإمام أحمد لزوم إخراج النذر المطلق والكفارة على الفور . وهذا كفارة .
وقال المجد : إن أتى به مع القضاء : جاز . لأنه كالتسكلة له .

الخامسة : لا يسقط الإطعام بالعجز . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر

كلام الإمام أحمد رحمه الله . واختاره المجد . وجزم به في المستوعب ، والمحزر .
وقدمه في الفروع .

وقيل : يسقط . اختاره ابن عقيل . وصححه في الحاوى الكبير . وجزم به
في الكافي ، والحاوى الصغير . وقدمه في الشرح .

وذكر القاضى وأصحابه : يسقط في الحامل والمرضع ككفارة الوطء ، بل
أولى للعدر .

ولا يسقط الإطعام عن الكبير والميؤس بالعجز ، ولا إطعام من آخر قضاء
رمضان وغيره ، غير كفارة الجماع . وجزم به في المحزر . وقدمه في الفائق .

الساورة : لو وجد آدمياً معصوماً في تهلكة ، كفرىق ونحوه . فقال ابن
الزاغونى فى فتاويه : يلزمه إنقاذه ولو أفطر . ويأتى فى الديات : أن بعضهم ذكر فى
وجوبه وجهين . وذكر بعضهم هنا وجهين : هل يلزمه الكفارة كالمريض ؟
يحمل وجهين .

قال فى التلخيص - بعد أن ذكر الفدية على الحامل والمرضع - للخوف على
جنينهما . وهل يلحق بذلك من افتقر إلى الإفطار لإنقاذ غريق ؟ يحمل وجهين .
وجزم فى القواعد الفقهية بوجوب الفدية . وقال : لو حصل له بسبب إنقاذه
ضعف فى نفسه فأفطر . فلا فدية عليه كالمريض . انتهى .

فعلى القول بالكفارة : هل يرجع بها على المنقذ ؟ قال فى الرعاية : يحمل
وجهين . قال فى الفروع : ويتوجه أنه كإنقاذه من الكفار ، ونفقته على الأبق .
قلت : بل أولى . وأولى أيضاً من المريض .

وقالوا : يجب الإطعام على من يمون الولد على الصحيح كما تقدم .
قوله ﴿ وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ الْفَجْرِ . ثُمَّ جُنَّ ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ
النَّهَارِ : لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر فى المستوعب : أن بعض الأصحاب

خرج من رواية صحة صومه رمضان بنية واحدة في أوله : أنه لا يقضى من أغمى عليه أياماً بعد نيته المذكورة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفَاقَ جُزْءًا مِنْهُ : صَحَّ صَوْمُهُ ﴾ .

إذا أفاق المغمى عليه جزءاً من النهار : صح صومه بلا نزاع . والجنون كالإغماء على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الحاوى وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يفسد الصوم بقليل الجنون . اختاره ابن البنا ، والمجد . وقال ابن الزاغونى فى الواضح : هل من شرطه إفاقته جميع يومه ، أو يكفي بعضه ؟ فيه روايتان **قوله ﴿ وَيَلْزَمُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْجُنُونِ ﴾ .**

الصحيح من المذهب : لزوم القضاء على المغمى عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا يلزمه . قال فى الفائق : وهو المختار .
وتقدم ما نقله فى المستوعب من التخريج .

والصحيح من المذهب : أن الجنون لا يلزمه القضاء . سواء فات الشهر كله بالجنون أو بعضه . وعليه الأصحاب . وعنه يلزم القضاء مطلقاً . وعنه إن أفاق فى الشهر قضى . وإن أفاق بعده لم يقض لعظم مشقته .

فائدة : لو جُنَّ فى صوم قضاء أو كفارة ونحو ذلك : قضاء بالوجوب السابق .
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ صَوْمٌ وَاجِبٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيهِ مِنَ اللَّيْلِ مُعَيَّنًا ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . يعنى أنه لا بد من تعيين النية . وهو أن يعتقد أنه يصوم من رمضان ، أو من قضاائه ، أو نذره ، أو كفارته . قال القاضى فى الخلاف : اختارها أصحابنا : أبو بكر ، وأبو حفص وغيرهما . واختارها القاضى أيضاً ، وابن عقيل والمصنف وغيرهم . قال فى الفروع : واختارها الأصحاب . قال الزركشى : هى أنصهما واختيار الأكثرين . وعنه لا يجب تعيين النية لرمضان .

فعلينا : يصح بنية مطلقة ، و بنية نفل ليلا ، و بنية فرض تردد فيها .
واختار المجد : يصح بنية مطلقة . لتعذر صرفه إلى غير رمضان . ولا يصح
بنية مقيدة بنفل ، أو نذر ، أو غيره . لأنه ناءٍ تركه . فكيف يحمل كنية النفل ؟
وهذا اختيار الخرقى فى شرحه للمختصر . واختاره الشيخ تقي الدين : إن كان
جاهلا ، وإن كان عالماً فلا . وقال فى الرعاية - فيا وجب من الصوم فى حج أو عمرة :
يتخرج أن لا يجب نية التعيين .

نبيه : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ .

يعنى تعتبر النية من الليل لكل صوم واجب . بلا نزاع . ولو أتى بعد النية
بما يبطل الصوم : لم يبطل . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن حامد : يبطل .
قلت : وهذا بعيد جداً . وأطلقهما فى الحاويين .

فوائد

الأولى : لو نوت حائض صوم غد ، وقد عرفت الظهر ليلا . فقيل : يصح
لمسقة المقارنة .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : لا يصح . لأنها ليست أهلاً للصوم . وأطلقهما فى الفروع بقيل وقيل .
وقال فى الرعاية : إن نوت حائض صوم فرض ليلا ، وقد انقطع دمها ، أو تمت
عادتها قبل الفجر : صح صومها وإلا فلا .

الثانية : لا تصح النية فى نهار يوم لصوم غد . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وقد شمله قول المصنف « إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مِنَ اللَّيْلِ » وعنه يصح .
نقلها ابن منصور . فقال : من نوى الصوم عن قضاء رمضان بالنهار ، ولم ينو من
الليل . فلا بأس ، إلا أن يكون فسخ النية بعد ذلك . فقوله « ولم ينوها من الليل »

يبطل به تأويل القاضى . وقوله « عن قضاء رمضان » يبطل به تأويل ابن عقيل .
على أنه يكفى لرمضان نية في أوله . وأقرها أبو الحسين على ظاهرها .

الثالثة : يعتبر لكل يوم نية مفردة . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر
الأصحاب . وعنه يجرىء في أول رمضان نية واحدة لكليه . نصرها أبو يعلى الصغير
على قياسه النذر المعين . وأطلقهما في المحرر ، والفائق .

فعليها : لو أفطر يوماً لعذر أو غيره : لم يصح صيام الباقي بتلك النية . جزم به
في المستوعب وغيره .

وقيل : يصح . قدمه في الرعاية . فقال وقيل : ما لم يفسخها ، أو يفطر فيه يوماً .
قوله ﴿ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْفَرِيضَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : يجب ذلك . وأطلقهما
في التلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين .

فائدتان

إحداهما : لا يحتاج مع تعيين النية الوجوب . على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : يحتاج إلى ذلك .

الثانية : لو نوى خارج رمضان قضاءً ونفلاً ، أو قضاءً وكفارةً ظهار . فهو
نفل إلغاءً لهما بالتعارض . فتبقى نية أصل الصوم . جزم به المجد في شرحه . وقدمه
في الفروع . وقيل : على أيهما يقع ؟ فيه وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى : إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ : فَهُوَ فَرَضٌ ، وَإِلَّا
فَهُوَ نَفْلٌ ، لَمْ يُجْزِهِ ﴾ .

وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وهو مبنى على أنه يشترط تعيين النية
على ماتقدم قريباً . وعنه يجرئه . وهى مبنية على رواية : أنه لا يجب تعيين النية
لرمضان . واختار هذه الرواية الشيخ تقي الدين . قال في الفائق : نصره صاحب
المحرر وشيخنا . وهو المختار . انتهى .

ونقل صالح عن أحمد روايه ثالثة بصحة النية المترددة والمطلقة مع الغيم ، دون الصحو . لوجوب صومه .

فوائد

منها : لو نوى إن كان غداً من رمضان فصومي عنه . وإلا فهو عن واجب عينه بنيته : لم يجزه عن ذلك الواجب . وفي إجزائه عن رمضان - إن بان منه - الروايتان المتقدمتان .

ومنها : لو نوى إن كان غداً من رمضان فصومي عنه ، وإلا فأنا مفطر : لم يصح . وفيه في ليلة الثلاثين من رمضان : وجهان . للشك والبناء على الأصل . قدم في الرعاية الصحة . قال في القاعدة الثامنة والستين : صح صومه في أصح الوجهين . لأنه بنى على أصل لم يثبت زواله . ولا يقدر تردده . لأنه حكم صومه مع الجزم . والوجه الثاني : لا يجزئه . اختاره أبو بكر .

ومنها : إذا لم يردد النية . بل نوى ليلة الثلاثين من شعبان : أنه صائم غداً من رمضان ، بلا مستند شرعي ، كصحو أو غيم . ولم نوجب الصوم به . فبان منه : فعلى الروايتين : فيمن تردد أو نوى مطلقاً . وظاهر رواية صالح والأثرم : يجزئه مع اعتبار التعيين لوجودها . قاله في الفروع هنا . وقال في كتاب الصيام : ومن نواه احتياطاً بلا مستند شرعي ، فبان منه . فعنه لا يجزئه . وعنه بلى . وعنه يجزئه ولو اعتبر نية التعيين . وقيل في الإجزاء : وجهان . وتأتى المسألة . انتهى .

ومنها : لاشك مع غيم وقت . على الصحيح من المذهب . وعنه بلى . قال في الفائق : وهو المختار ، قال : بل هو أضعف ، رداً إلى الأصل .

ومنها : لو نوى الرضائية عن مستند شرعي : أجزأه كالجهتد في الوقت .

ومنها : لو قال : أنا صائم غداً ، إن شاء الله تعالى ، فإن قصد بالمشيئة الشك والتردد في العزم والقصد : فسدت نيته ، وإلا لم تفسد . ذكره القاضى في التعليق ، وابن عقيل في الفنون . واقتصر عليه في الفروع . لأنه إنما قصد أن فعله للصوم

بمشيئة الله وتوفيقه وتيسيره . كما لا يفسد الإيمان بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى غير متردد في الحال . ثم قال القاضي : وكذا نقول في سائر العبادات : لا تفسد بذكر المشيئة في نيتها .

ومنها : لو خطر بقلبه ليلاً : أنه صائم غداً فقد نوى . قال في الروضة - ومعناه غيره - الأكل والشرب بنية الصوم نية عندنا . وكذا قال الشيخ تقي الدين : هو حين يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصوم . ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان .

قوله ﴿وَمَنْ نَوَى الْإِفْطَارَ : أَفْطَرَ﴾ .

هذا للمذهب . نص عليه . وزاد في رواية : يكفر إن تعمده . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : لا يبطل صومه .

تفسير : معنى قوله « من نوى الإفطار أفطر » أى صار كمن لم ينو ، لا كمن أكل فلو كان في نفل ثم عاد ونواه جاز . نص عليه . وكذا لو كان عن نذر أو كفارة أو قضاء ، فقطع نيته ، ثم نوى نفلاً جاز . ولو قلب نية نذر وقضاء إلى النفل ، كان حكمه حكم من انتقل من فرض صلاة إلى نفلها ، على ما تقدم في باب نية الصلاة . وعلى المذهب : لو تردد في الفطر ، أو نوى : أنه سيفطر ساعة أخرى ، أو قال : إن وجدت طعاماً أكلت وإلا أتممت : فكأن خلاف في الصلاة . قيل يبطل . لأنه لم يجزم النية . نقل الأثرم لا يجزئه عن الواجب ، حتى يكون عازماً على الصوم يومه كله .

قلت : وهذا الصواب .

وقيل : لا يبطل . لأنه لم يجزم نية الفطر ، والنية لا يصح تعليقها . وأطلقهما في الفروع ، والزر كشي .

قوله ﴿وَيَصِحُّ صَوْمُ النَّفْلِ بِنْيَةِ مِنَ النَّهَارِ ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ﴾

هذا المذهب . نص عليه . قال في الفروع : وعليه أكثر الأصحاب ، منهم

القاضى فى أكثر كتبه . وهو من المفردات . ومنهم ابن أبى موسى ، والمصنف .
وصححه فى الخلاصة ، وتصحيح الحرر .

وقال القاضى : لا يجرئه بعد الزوال . اختاره فى الجرد . وهو رواية عن الإمام
أحمد . واختاره ابن عقيل ، وابن البناء فى الخصال . وقدمه فى الرايتين ،
والحاويين . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر .
فائدة : يحكم بالصوم الشرعى المأب عليه من وقت النية . على الصحيح من
المذهب . نقله أبو طالب . قال الجرد : وهو قول جماعة من أصحابنا . منهم القاضى
فى المناسك من تعليقه . واختاره المصنف ، والشارح وغيرهما .

قال فى الفروع : وهو أظهر . وقدمه فى الكافى ، والشرح ، والحاويين ،
والفائق ، والزركى .

وقيل : يحكم بالصوم من أول النهار . اختاره القاضى فى الجرد ، وأبو الخطاب
فى الهداية ، والمجد فى شرحه . وجزم به فى الخلاصة . وقدمه فى المستوعب ،
والرايتين . وأطلقهما فى القواعد الفقهية .

فعلى المذهب : يصح تطوع حائض طهرت ، وكافر أسلم ولم يأكل بقية اليوم .
قلت : فيعابى بها .

وعلى الثانى : لا يصح . لامتناع تبويض صوم اليوم . وتعذر تكميله ، لفقد
الأهلية فى بعضه .

قال فى الفروع : ويتوجه يحتمل أن لا يصح عليهما . لأنه لا يصح منهما
صوم . كمن أكل ثم نوى صوم بقية يومه . وما هو ببعيد .